

ورشة عمل إقليمية حول تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية وتنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) GHS للبلدان العربية

الإسكندرية، مصر
30 تشرين الأول/أكتوبر - 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

التقرير النهائي

سلسلة ورش عمل إقليمية وشبه إقليمية مشتركة بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
(UNITAR) ومنظمة العمل الدولية (ILO) بشأن زيادة الوعي بالنظام المتوائم العالمي
لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها وتنفيذه



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



إن ورشة العمل حول النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) للبلدان العربية كانت ورشة العمل الخامسة في سلسلة ورش عمل إقليمية وشبه إقليمية حول النظام ن م ع تمّ تنسيقها ودعمها عبر برنامج بناء القدرات العالمي حول النظام ن م ع المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والخاضع لتوفر موارد من خارج الميزانية. كما تُعتبر ورشة العمل مساهمة في الشراكة العالمية لبناء القدرات بهدف تنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) الذي أطلقه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في العام 2002.

نتوجّه بشكر خاص من جهاز شؤون البيئة المصري وحكومة سويسرا لمساهمتهما المالية في هذه الورشة. وكانت ورشة العمل الإقليمية الأولى قد نُظمت لبلدان مجموعة تنمية جنوب إفريقيا في أيلول/سبتمبر 2003، والثانية لبلدان السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية والمجموعة الأنديزية في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، والثالثة لمنطقة رابطة دول جنوب شرقي آسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2005، والرابعة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في تشرين الأول/أكتوبر 2006. يُرجى من البلدان والمنظمات المهتمة بدعم تنظيم ورش عمل حول النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) في مناطق أخرى من العالم الاتصال بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على العنوان المبين أدناه.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب :

هاتف: 41 22 917 85 25

فاكس: 41 22 917 80 47

بريد الكتروني: gpghs@unitar.org

موقع على شبكة الإنترنت:

www.unitar.org/cwg

برامج التدريب وبناء القدرات في مجال المواد

الكيميائية والنفايات والإدارة البيئية

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)

قصر الأمم Palais des Nations

CH-1211 GENEVE 10

سويسرا Switzerland

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي

1- مقدمة

- 1-1: النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع): أداة هامة لحماية صحة الانسان والبيئة
- 2-1: أهداف ورشة العمل
- 3-1: الكلمات الإفتتاحية

- 2- مبادرات وبرامج دولية لتطوير النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) وتنفيذه وبناء القدرات في هذا الإطار
- 1-2: نظرة شاملة عن النظام ن م ع
- 2-2: نظرة شاملة عن برنامج بناء القدرات العالمي في مجال النظام ن م ع المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية

- 3- تحديات وفرص لتنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) في البلدان العربية
- 1-3: حالة عملية تنفيذ النظام ن م ع الوطنية في البلدان العربية
- 2-3: أدوار كل من قطاع الصناعة ومجموعات العمّال ومجموعات المجتمع المدني التي لا تبغي الربح في تنفيذ النظام ن م ع
- 3-3: المؤسسات الإقليمية المعنية بتنفيذ النظام ن م ع

4- استنتاجات ورشة العمل وتوصياتها

- 1-4: استنتاجات عامة
- 2-4: تحديات وعراقيل أمام تنفيذ النظام ن م ع
- 3-4: توصيات وطنية (بما في ذلك دور الأطراف المعنية)
- 4-4: توصيات إقليمية
- 5-4: استنتاجات

المرفق أ: جدول أعمال ورشة العمل

المرفق ب: لائحة بالمشاركين

المرفق ج: لائحة بالكلمات المُختصرة

ملخص تنفيذي

انعقدت ورشة العمل الإقليمية حول تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية وتنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) GHS للبلدان العربية بين 30 تشرين الأول/أكتوبر و2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في الإسكندرية- مصر. جمعت ورشة العمل 58 ممثلاً من 19 بلداً في المنطقة العربية، الى جانب ممثلين عن المنظمات الدولية وقطاع الأعمال والصناعة والمجموعات التي تُعنى بالمصلحة العامة والنقابات العمالية¹. وشكلت ورشة العمل هذه الورشة الخامسة من سلسلة ورش عمل إقليمية وشبه إقليمية حول النظام ن م ع تمّ تنسيقها ودعمها عبر برنامج بناء القدرات العالمي حول النظام ن م ع المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية². كما شكلت ورشة العمل مساهمة في الشراكة العالمية لبناء القدرات بهدف تنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) الذي أطلقه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في العام 2002. تمّ تنظيم ورشة العمل هذه بفضل التعاون بين جهاز شؤون البيئة المصري ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية، بدعم مالي من حكومة سويسرا.

ألقى كلمات الترحيب الدكتور بوركهارد فاغنر من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والدكتورة فاطمة الملاح من جامعة الدول العربية والدكتور صلاح سليمان من مكتبة الإسكندرية وسعادة محافظ الإسكندرية السيد عادل لبيب. وافتتح ورشة العمل بعد ذلك سعادة وزير الدولة المصري لشؤون البيئة، السيد ماجد جورج الياس غطاس. وقدم الدكتور اسماعيل سراج الدين، مدير مكتبة الإسكندرية، عرضاً عن الاستدامة شكل سيقاً شاملاً للحدث. وخلال الأيام الأربعة، تبادل المشاركون خبرات قطرية، ونظروا في البنى الإقليمية القائمة المتعلقة بتنفيذ النظام ن م ع، وناقشوا التحديات والفرص الخاصة بتنفيذ النظام ن م ع على المستويين الإقليمي والوطني، وصاغوا توصيات عملية لتنفيذ النظام ن م ع من قبل المجموعات الثلاث الرئيسية التي تتأثر به (الحكومة، وقطاع الأعمال والصناعة، والمنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمال) والقطاعات الأربعة الرئيسية التي تتأثر به (أماكن العمل الصناعية، والزراعة، والنقل، والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات الاستهلاكية).

التحديات والفرص الخاصة بتنفيذ النظام ن م ع في البلدان العربية

حدّد المشاركون في ورشة العمل البنية التحتية القانونية والإدارية ذات الصلة القائمة في غالبية بلدان المنطقة، مع التنبّه الى أن الوعي والقدرات المتوفرة لتنفيذ النظام ن م ع ضئيلة في العديد من بلدان المنطقة. وفي إطار التخطيط لتنفيذ النظام ن م ع في المنطقة العربية، أوصى المشاركون بإنشاء فريق عمل إقليمي، إن أمكن بالتنسيق مع جامعة الدول العربية. وأوصى المشاركون بتكليف أي نظام متوفر داخل القطاعات في كل بلد ليتماشى والنظام ن م ع وشدّدوا على ضرورة ضمان الإتساق في كافة أرجاء المنطقة.

¹ البلدان الممثلة هي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واتحاد جزر القمر واليمن.

² تم تنظيم أول ورشة عمل شبه إقليمية حول النظام ن م ع من قبل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية لبلدان مجموعة تنمية جنوب إفريقيا في أيلول/سبتمبر 2003، والثانية لبلدان السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية والمجموعة الأنديزية في تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر 2004، والثالثة لبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2005، والرابعة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في تشرين الأول/أكتوبر 2006.

كما قدّم المشاركون في ورشة العمل دعمهم لتنفيذ النظام م ع على المستوى الوطني في البلدان العربية. واعترف المشاركون بأهمية إشراك مجموعة من الوزارات، الى جانب مجموعات مهتمة أخرى وأطراف معنية أخرى، في التخطيط لتنفيذ النظام م ع على المستوى الوطني وفي تنفيذه. وحددوا المخاطر المقلصة التي تحدد بالصحة العامة والبيئة والحاجة الى موازنة النظم القائمة كمحرك أساسي لتنفيذ النظام. وبالنسبة الى المنافع، اعتبر المشاركون أن النظام م ع سيؤدي الى تقليص الأكلاف، وزيادة النفاذ الى معلومات دقيقة، وتحسين النفاذ الى السوق، وزيادة القدرة التنافسية للشركات. وعلى المستوى الإقليمي، اعتبر المشاركون أن تبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز الرقابة على الإتجار غير المشروع هي منافع محتملة ستنتج عن تنفيذ النظام م ع. واعتبروا من جهة أخرى أن تعدد اللغات، وغياب المعلومات، والأطر المؤسسية الضعيفة أو المتضاربة مع بعضها البعض، إضافة الى القدرة التقنية المتدنية هي كلها عوائق أمام تنفيذ النظام م ع على المستويين الوطني والإقليمي.

وختم المشاركون ورشة العمل باعتبارها فرصة قيمة للإطلاع على التجارب ومناقشة المسائل الرئيسية واقتراح تدابير مستقبلية ملموسة في مجال تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية وتنفيذ النظام م ع. ووافق المشاركون على ضرورة إنشاء آلية لتأمين المتابعة لتوصيات ورشة العمل.

1- مقدمة

يقضي أحد الجوانب الهامة لحماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الكيميائية المحتمل أن تكون سامة بتطوير أنظمة وطنية تضمن تصنيف المواد الكيميائية ووسمها بشكل صحيح وتوفر صحائف بيانات السلامة، لا سيما في أماكن العمل. وتزود أدوات التبليغ هذه العاملين والمستهلكين والجمهور بمعلومات هامة حول مخاطر المواد الكيميائية (تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية)، ما يساعد بالتالي على اعتماد تصرف وقائي حمائي. ولكي يكون ذلك فعالاً، لا بد أن تكون رسائل تبليغ الأخطار مفهومة وأن تترافق مع تدابير داعمة مناسبة. إن النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع GHS) هو أداة متفق عليها دولياً لتصنيف المواد الكيميائية وتبليغ المعلومات عن المخاطر.

في إطار سلسلة ورش العمل الإقليمية وشبه الإقليمية حول النظام ن م ع التي ينظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية، إجتمع ممثلون عن البلدان العربية في الإسكندرية- مصر بين 30 تشرين الأول/أكتوبر و2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 لمناقشة تجاربهم في مجال تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية ولدراسة تدابير ملموسة تتعلق بتنفيذ النظام ن م ع في المنطقة.

نظم ورشة العمل هذه جهاز شؤون البيئة المصري ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في سياق برنامج بناء القدرات العالمي في مجال النظام ن م ع المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية، بدعم مالي من حكومة سويسرا.

1-1: النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع): أداة هامة لحماية صحة الانسان والبيئة

يؤمن النظام ن م ع أداة شاملة وعالمية لتصنيف المواد الكيميائية وتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية. وقد بدأت البلدان في كافة أرجاء العالم تهتم بتطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ النظام ن م ع وبناء القدرات بهدف تأمين عملية تبليغ فعالة للمعلومات بشأن الأخطار الكيميائية. وتناط مسؤولية صيانة النظام الذي اعتمد في العام 2002 وتحديثه والترويج له³ بلجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (SCEGHS) التابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة.

ويمكن البلدان أن تستند الى النظام ن م ع لتطوير أنظمة وطنية لتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية حيث تكون هذه البنى ضعيفة أو غير متوفرة. كما يتعين على البلدان أن تكيف اللوائح التنظيمية والإجراءات القائمة مع أحكام النظام ن م ع. إضافة الى ذلك، قد يتطلب تنفيذ النظام ن م ع تعزيز التشريعات الوطنية المناسبة أو تحديثها أو اعتمادها. ولا بد من الإشارة الى أن النظام ن م ع يتماشى أيضاً مع صكوك دولية أخرى، مثل إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 170 حول المواد الكيميائية، وإتفاقيات روتردام وبازل وستوكهولم، الى جانب النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM). وسيتم إتباع مقاربة إستراتيجية ولكن مرنة في الدول الأعضاء من أجل التنفيذ العالمي للنظام ن م ع غير الملزم، من خلال التعاون بين الحكومة

³ موقع اللجنة الفرعية (UNSCEGHS) على شبكة الإنترنت هو: :

http://www.unece.org/trans/danger/publi/ghs/ghs_welcome_e.html

والأطراف الأخرى المهتمة والمتأثرة به، مثل قطاع الأعمال والصناعة والمجتمع المدني الذي لا يبغي الربح، بما فيه مجموعات العمّال والمستهلكين والمجموعات التي تُعنى بالمصلحة العامة في قطاعات الزراعة والإنتاج الصناعي والنقل والمستهلكين⁴. ويمثل النظام ن م ع بالتالي خطوة هامة لمواءمة الأنظمة الوطنية لتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية في كل أنحاء العالم وهو يتمتع بقدرة كبيرة على تحسين السلامة الكيميائية في مختلف القطاعات ذات الصلة.

ومن المتوقع أن يتمكن النظام بشكل خاص من:

- تعزيز حماية البشر والبيئة
- تأمين إطار معترف به للبلدان التي لا يتوقّر فيها هكذا نظام
- تقليص الحاجة الى ازدواجية اختبار المواد الكيميائية وتقييمها
- تسهيل التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي يكون قد تمّ تقييم مخاطرها وتحديدتها على أساس دولي.

الجوانب الدولية

إستناداً الى تقرير الدورة الثالثة للمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (IFCS Forum III) التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2000 في البرازيل، سوف يصبح النظام ن م ع معياراً عالمياً عملياً و متماسكاً لتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية في مكان العمل، بالنسبة الى من لديه أنشطة متعلقة بالعمل وبالنسبة الى نظام النقل والمستهلكين. وتوصي الدورة الثالثة بشكل خاص بأن "تأخذ كل البلدان، وفق قدراتها وإمكاناتها، بعين الاعتبار تطوّر النظام ن م ع في أي تغييرات مقترحة للأنظمة القائمة والمتعلقة بالتصنيف والوسم وخلال تطبيق تشريعاتها الخاصة بالمواد الكيميائية وتنفيذها". كما توصي بأن يتمّ تأمين التوجيه وتوفير أدوات ضرورية أخرى لتنفيذ النظام ن م ع بحلول العام 2003، وتشير الى أنه يتعيّن على كل البلدان تنفيذ النظام ن م ع بأسرع وقت ممكن بشكل يكون فيه النظام عملياً بالكامل بحلول العام 2008، وهو هدف اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في جوهانسبرغ- جنوب إفريقيا (خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفقرة 23 (ج)، أ/مؤتمر 20/199).

واعتمدت الدورة الرابعة للمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (IFCS Forum IV) التي انعقدت في بانكوك- تايلندا في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 خطة عمل حول النظام ن م ع- استناداً الى خطة عمل الشراكة العالمية لبناء القدرات بهدف تنفيذ النظام ن م ع المشتركة بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي (OECD) والناجئة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية-شجعت، من بين أمور أخرى، على "تنظيم ورشّتي عمل اقليميتين على الأقلّ حول النظام ن م ع واعداد استراتيجيات تنفيذ بحلول نهاية العام 2005، مع أخذ بعين الاعتبار ترتيبات التكامل الاقتصادي الاقليمي".

الى جانب ذلك، يتمّ الاعتراف بأهمية تنفيذ النظام ن م ع في استراتيجية السياسات الرئيسية (OPS) التابعة للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) حيث يُذكر تنفيذ النظام ن م ع في إطار الهدف الشامل "للمعرفة والمعلومات": (ح) تعزيز تطبيق التعريفات

⁴ إن استعمال عبارتي "يشمل كل الأطراف المعنية" و"متعدد القطاعات" في الأقسام التالية من التقرير يعني شمل كل الأطراف المعنية والقطاعات الألفة الذكر.

والمعايير المشتركة المنصوص عليها في النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

كما أن النظام م م ع مذكور كمجال للعمل في خطة العمل العالمية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في 8 نشاطات مختلفة. وبشكل خاص، ينصّ النشاط رقم 250 في خطة العمل العالمية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على أنه يجب "تأمين موارد مالية وتقنية كافية لدعم مشاريع بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال النظام م م ع في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية". وشدّد المشاركون في المؤتمر الدولي حول إدارة المواد الكيميائية (ICCM) على أهمية التدريب وبناء القدرات لتنفيذ النظام م م ع كجزء من النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مشيرين الى الاعتراف الدولي المتزايد بأهمية قيام البلدان والمناطق بدمج بناء القدرات الخاصة بالنظام م م ع وتنفيذه في استراتيجيات إدارة المواد الكيميائية الشاملة والبرامج الوطنية لتنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ويعتبر النظام م م ع أداة هامة يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف الألفية للتنمية. وهو يسهّل تطبيق إتفاقات بيئية متعددة الأطراف.

التحديات أمام بناء القدرات في البلدان النامية

من بين العناصر الرئيسة التي ستحدّد في نهاية المطاف نجاح النظام م م ع في كافة أرجاء العالم مدى اعتراف البلدان بالمنافع المحتملة لتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية ومدى تطوير قدراتها لإنشاء البنى التحتية اللازمة لتنفيذ النظام وتشغيله. وتواجه البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تحديات خاصة لجهة محاولة الحدّ من الآثار السلبية لإستعمال المواد الكيميائية في مختلف القطاعات وتقليصها من خلال تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية بشكل مناسب. وتعتبر مسائل مثل الوسم الخاطيء المتكرّر للمواد الكيميائية، وعدم فهم بطاقات الوسم الموضوعة على المواد الكيميائية المستخدمة، والتدريب غير المنتظم على السلامة الكيميائية من بين التحديات التي تواجهها بشكل خاص البلدان التي تكون فيها البنى التحتية الوطنية لتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية محدودة أو غائبة.

وبالتالي، من المحتمل اعتماد النظام م م ع على نطاق واسع وتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية بشكل فعّال فقط في حال أظهرت البلدان التزاماً قوياً بتنفيذه وفي حال تمّ تأمين الدعم والمساعدة التقنية المناسبين للبلدان التي تحتاج الى بناء البنى التحتية القانونية والتقنية المناسبة. وسيكون التدريب والتعليم الملائمان ضروريين لضمان الإستعمال الصحيح لأدوات النظام م م ع في مختلف السياقات الوطنية. وسيكون الأمر بغاية الأهمية بالنسبة الى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية التي لم تشارك بشكل مباشر بمهمة المواءمة التقنية. إضافة الى ذلك، تشير الدروس المُستفّاة من مشاريع النظام م م ع الرائدة التي هي قيد التنفيذ الى القيمة العمليّة لأنشطة بناء القدرات في مجال النظام م م ع لجهة السلامة الكيميائية على كافة المستويات. وحتى اليوم، أعرب 83 بلداً عن رغبته في المشاركة في مشروع تطوير القدرات في مجال النظام م م ع الى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

2-1: أهداف ورشة العمل

كان الهدف الرئيس وراء تنظيم ورشة العمل هذه جمع ممثلين رئيسيين عن الحكومات وقطاع الأعمال والصناعة والمجموعات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومجموعات العمّال من أجل مناقشة مسألة تنفيذ النظام ن م ع والحاجات الخاصة بالقدرات في القطاعات الأربعة المعنية بالنظام ن م ع، أي أماكن العمل الصناعية والزراعة والنقل والمنتجات الإستهلاكية.

واستناداً الى مسوحات أجراها مؤخراً معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، يتوقّر اهتمام شديد في المنطقة العربية بدعم بناء القدرات في مجال النظام ن م ع من أجل المساعدة في تنفيذه. وقد طلب عشر بلدان على الأقلّ من المنطقة دعم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية. كما أشار عدد من هذه البلدان الى أن تنفيذ النظام ن م ع سيُسَهّل تطبيق اتفاقات دولية أخرى بشأن المواد الكيميائية، مثل إتفاقيات ستوكهولم وروتردام وبازل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 170. وكنتيجة لذلك، ركزت ورشة العمل على التنفيذ الوطني للنظام ن م ع في البلدان العربية، وعناصر استراتيجية إقليمية محتملة لتنفيذ النظام ن م ع، في سياق جهود دولية أخرى لإدارة المواد الكيميائية. وشملت أهداف ورشة العمل، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- الإحاطة بحالة عملية تنفيذ النظام ن م ع في البلدان العربية
- البدء بتطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ النظام ن م ع
- دراسة المؤسسات والمبادرات الإقليمية القائمة والمتعلقة بتنفيذ النظام ن م ع
- البدء بتطوير استراتيجية إقليمية لتقييم قدرات النظام ن م ع وتنفيذه
- تحديد دور قطاع الأعمال والصناعة والمنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمّال والبدء بتطوير خطط عمل لها لتساهم في تنفيذ النظام ن م ع إقليمياً.

3-1: الكلمات الإفتتاحية

ألقي الشريك الخاص الرفيع المستوى (Senior Special Fellow) في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، السيد بوركهارد فاغنز، كلمة افتتاحية نيابة عن المدير التنفيذي للمعهد السيد مارسيل بوازار والمنسق الرئيس في المعهد السيد أشيم هلياب. وأكد امام المشاركين أن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية عيّنا كمركز تنسيق لبناء القدرات في مجال تنفيذ النظام ن م ع في إطار لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) التابعة للأمم المتحدة. وأكد أن النظام ن م ع يمثل في الوقت نفسه "قصة ناجحة" عن جدول أعمال القرن 21 وسيناريو "في صالح كلا الطرفين" سيسمح، إن تمّ تنفيذه بشكل مناسب، بتحسين حماية صحة الإنسان والبيئة وبتسهيل التجارة في المواد الكيميائية. وشدد على أن التنفيذ الفعّال للنظام ن م ع يتطلّب من الحكومات وقطاع الأعمال والصناعة والمنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمّال الاضطلاع بأنشطة في قطاعات معينة هي أماكن العمل الصناعية والزراعة والنقل والمنتجات الإستهلاكية. وشدد على أن إحدى النتائج الرئيسية لورشة العمل هذه ستكون تطوير توصيات واقتراحات متعلقة بأنشطة متابعة ملموسة باتجاه تنفيذ إقليمي متوائم للنظام ن م ع بحلول العام 2008. وفي الختام، شكر حكومة سويسرا على تقديمها الدعم لورشة العمل والشركاء المصريين على جهودهم الحثيثة للإعداد لهذا الاجتماع، لا سيّما جهاز شؤون البيئة المصري.

رحّب الأستاذ في كيمياء مبيدات الآفات وعلم السموم والمستشار الخاص لمكتبة الاسكندرية، الدكتور صالح سليمان، بالمشاركين باسم المكتبة. وأشار الى أهمية إدارة المواد الكيميائية في المنطقة العربية، معتبراً أن النظام م ع قادر على حماية البيئة في هذه المنطقة.

ونقلت مديرة إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية، الدكتورة فاطمة الملاح، تحيات الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى. وذكرت الحضور بالقمة العربية التي تمّ خلالها الاتفاق على التعاون في مجال المسائل البيئية. وأكدت أن جامعة الدول العربية مهتمة بإطلاق العمل بالنظام م ع وبالتالي بتأمين المتابعة لأنشطته المتعلقة بالتعاون الدولي حول الإتفاقيات الدولية (بازل وروتريام وستوكهولم). وازافت أن مجلس الوزراء العرب لديه لجنّتان تهتمان بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأنه سينظّم ورشة عمل للتخطيط قريباً.

رحّب سعادة محافظ الإسكندرية، السيد عادل لبيب، بالمشاركين في مدينته وذكرهم بأن الإسكندر الكبير بنى مدينة الإسكندرية في العام 322 قبل المسيح. وللإسكندرية مرفأ هام وهي تضمّ 40% من الصناعات الوطنية و60% من الصناعة البتروكيميائية في مصر. وشدّد على أهمية تنفيذ النظام م ع في هذه المنطقة الصناعية بامتياز.

افتتح معالي وزير الدولة المصري لشؤون البيئة، السيد ماجد جورج الياس غطاس، ورشة العمل ورحّب بالمشاركين من البلدان العربية وأعرب عن امتنانه لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية ولحكومة سويسرا على تمويل ورشة العمل هذه. وأشار الى ولاية النظام م ع التي تعود الى جدول أعمال القرن 21، الفصل 19، عام 1992. واعتبر أن المواد الكيميائية واسعة الاستعمال غير أن المعلومات حول أخطارها غير متوقّرة حالياً. وأضاف أن الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية يتزايد غير أن المواد الكيميائية ليست محصورة داخل الحدود الوطنية ولكنها تنتقل في التجارة الدولية. ولهذا السبب، تظهر الحاجة الى التعاون على المستوى الدولي لضمان استعمالها الآمن وللمنع الإتجار غير المشروع فيها. وتساهم إدارة المواد الكيميائية السليمة بيئياً في تأمين الإستدامة. وقد أوصى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بتنفيذ النظام م ع بحلول العام 2008. ويمكن بلوغ هذا الهدف إن عملت كل قطاعات المجتمع والحكومات والصناعة والمجتمع المدني يداً بيد على تنفيذ النظام م ع. ويجب على ورشة العمل هذه أن تدرس الخبرات العربية في هذا المجال، وأن تشجّع الشراكة بين الوزارات المعنية، وأن تطوّر استراتيجيات وطنية، وأن تبحث في أنشطة إقليمية، وأن تحدّد دور العمّال والصناعة والمنظمات غير الحكومية، وأن تتفق على تدابير ملموسة.

وأخيراً، قدّم الدكتور إسماعيل سراج الدين من مكتبة الإسكندرية نظرة شاملة عن الاستدامة والمسائل البيئية حول العالم. وتطرّق الى مواضيع تتعلق بالتنمية المستدامة وتشمل مسائل متعدّدة من المياه ومياه الصرف الصحي الى النساء في التعليم. وقد زوّد عرضه المشاركون بصورة شاملة عن أهمية عملهم بالنسبة الى الصحة وإدارة البيئة بشكل عام.

2- مبادرات وبرامج دولية لتطوير النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام م ع) وتنفيذه وبناء القدرات في هذا المجال

يقدم هذا القسم من التقرير مزيداً من التفاصيل حول النظام م ع ودوره في الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية، وحول أنشطة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنهجيات عمله الآيلة الى تسهيل تطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ النظام م ع⁵.

1-2: نظرة شاملة عن النظام م ع

قدم الدكتور بوركهارد فاغندر (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) النظام م ع للمشاركين في ورشة العمل، بدءاً بتاريخه ونطاقه وتنفيذه. ووصف هيكلية الهيئات الدولية ذات الصلة التي تهتم بالنظام. وراجع مبادئ المواءمة ومنافعها وشدد على معايير التصنيف وتبليغ المعلومات عن الأخطار، بما في ذلك الوسم وصحائف بيانات السلامة. وتشمل معايير التصنيف الأخطار المادية والصحية والبيئية. وقدم المصطلحات الخاصة بالنظام م ع وبنيتها وعرض لمفهوم دورة الحياة وتطرق الى مسؤوليات اللاعبين المختلفين في سلسلة العرض. وقدم "نهج الوحدات" الذي يسمح للبلدان بتنفيذ النظام م ع وفق حاجاتها الخاصة في القطاعات المختلفة، لا سيما النقل والزراعة والاستجابة للطوارئ وحماية العاملين والمستهلكين. كما قدم معلومات بشأن سنة 2008 التي تُعتبر هدفاً دولياً لتنفيذ النظام م ع على المستوى الوطني، كما أوصى بذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

2-2: نظرة شاملة عن برنامج بناء القدرات العالمي حول النظام م ع المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية

قدمت السيدة شيريل شانغ (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) نظرة شاملة عن النظام م ع في سياق الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما في ذلك العلاقة والصلة القائم بين النظام م ع والاتفاقات الكيميائية الدولية، مثل اتفاقيات روتردام وستوكهولم وبازل والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) المتفق عليه مؤخراً. وقدمت معلومات عن برنامج بناء القدرات العالمي حول النظام م ع المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية، بما في ذلك سياقه في منظومة الأمم المتحدة، وقدمت نظرة شاملة عن أنشطة البرنامج العالمية ومعلومات عن أنشطة إقليمية سابقة، كورش عمل إقليمية ونتائج محققة حتى الساعة، الى جانب الاعتبارات الضرورية لتطوير مقاربة إقليمية لتنفيذ النظام م ع. وشرحت الأنشطة التي تتم على مستوى البلدان، بما فيها ورش العمل لزيادة الوعي بشأن النظام م ع، وتحاليل وطنية للحالة/الفجوة، وتطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ النظام م ع. وركزت على المراحل المختلفة لمشاريع النظام م ع الرائدة، معتبرة أنها مصممة لمساعدة البلدان على تطوير أنظمة لتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية وتطبيقها تُعتبر مساهمة في التدابير القانونية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ النظام م ع. وألقت الضوء على التطوير الحالي للمواد المستخدمة لزيادة الوعي والتوجيه والتدريب، الى جانب الأنشطة والخدمات الداعمة. ووصفت السيدة شانغ أيضاً الشراكة العالمية لبناء القدرات بهدف تنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها الناتجة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والتي أطلقها

⁵ يمكن الاطلاع على الكلمات والعروض التي تم تقديمها خلال هذا الأسبوع على الموقع التالي الخاص بورشة العمل على شبكة الإنترنت: <http://www.unitar.org/cwg/ghs/ghs10-2.html>

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي في العام 2002. وتهدف هذه الشراكة الى حشد الدعم وتحفيز الشراكات للاضطلاع بأنشطة ملموسة على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية بهدف تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية باتجاه تنفيذ فعال للنظام ن م ع في مجال المواد الكيميائية الصناعية والمواد الكيميائية الزراعية والمواد الكيميائية في مجال النقل والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات الاستهلاكية⁶.

⁶ يمكن إيجاد المزيد من المعلومات حول الشراكة على الموقع التالي على شبكة الانترنت:
www.unitar.org/cwm/ghs_partnership/index.htm

3- تحديات وفرص لتنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام م م ع) في البلدان العربية

1-3: حالة عملية تنفيذ النظام م م ع الوطنية في البلدان العربية

أُتيحت للمشاركين من كل بلد عربي مشارك في ورشة العمل فرصة عرض حالة عملية تنفيذ النظام م م ع على المستوى الوطني ومناقشتها، بما في ذلك الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الساعة والتحديات التي واجهتها البلدان. وحدد المشاركون الحاجات في مجال بناء القدرات والدعم التقني.

حالة عملية تنفيذ النظام م م ع في مصر

تقوم مصر حالياً ببذل جهود ناشطة من أجل تأمين إدارة سليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك جهود لخفض الملوثات العضوية الثابتة (POPs) والمواد المستنزفة لطبقة الأوزون (ODS)، إلى جانب عدد من الأنشطة المتعلقة بالتغير المناخي. ويشمل ذلك تشريعات وآلية تنسيق بين الوزارات المعنية. وقد طورت مصر خطة تطبيق وطنية بهدف تعزيز قدرتها الوطنية وتعزيز المعرفة والتفاهم بين متخذي القرارات والمدراء وقطاع الصناعة والزراعة والجمهور بشكل عام بشأن الملوثات العضوية الثابتة لكي تكون مستعدة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية ستوكهولم. كما أن جهاز شؤون البيئة المصري وضع نظاماً وطنياً لتأمين المعلومات حول المواد الخطرة وإدارتها يؤمن المبادئ التوجيهية والمعلومات الأساسية لضمان مناوله أمنة للمواد الخطرة ويشمل كل المواد الخطرة المستوردة والمصنعة محلياً. كما يتيح النظام التنسيق بين الوزارات والسلطات المختصة من أجل تنفيذ نظام إدارة المواد الخطرة من خلال قاعدة بيانات واستمارة ترخيص موحدة. ويشمل هذا النظام قواعد بيانات تضم 1817 مادة كيميائية، وشبكة معلومات متصلة بست وزارات معنية، واستمارة ترخيص موحدة لتفادي ازدواجية إدراج بعض المواد الخطرة في لوائح مختلفة، وزيادة الوعي في أوساط الموظفين وممثلي الوزارات، وموقع على شبكة الانترنت خاص بالمواد الخطرة لزيادة وعي جميع المعنيين، وقرص ذاكرة القراءة فقط CD-ROM يحتوي على قاعدة بيانات كيميائية، وخدمة لتصنيف المواد الخطرة. وتتم مناقشة تنفيذ النظام م م ع في سياق استراتيجية وطنية محتملة لإدارة المواد الكيميائية.

خبرات بلدان أخرى

للجزائر تشريع يتعلّق باستيراد المواد الكيميائية وتصنيفها ووسمها. وفي حال استيراد المواد الكيميائية، لا بد أن ترخص لها الحكومة وتوافق عليها. وتتوفر حالياً أيضاً قوانين صارمة للغاية بشأن تخزين المواد الكيميائية.

تعدّ البحرين لائحة بالمواد الكيميائية المحظورة وتلك المسموحة في البلاد. ويتوفر حالياً معيار لوسم المواد الكيميائية يلخص المعلومات التي يجب جمعها بشأن المنتجات، بما في ذلك تركيبها واستخدامها وعنوان الشركة ومسائل الإدارة البيئية. والبحرين منضمة الى نظام جمركي منسق خاص بدول الخليج.

صادقت جيبوتي على إتفاقيات ستوكهولم وروتردام وبازل. وتمثل مسألة نقل المواد الكيميائية تحدياً في جيبوتي نظراً الى حجم التجارة الكبير في المواد الكيميائية مقارنة مع مساحة البلد الصغيرة. ويعود ذلك الى مرفأ جيبوتي النشط والطلب من البلدان المجاورة. وفي حين أن جيبوتي هي بلد ترانزيت للمواد الكيميائية، تفتقر الى الموارد البشرية المؤهلة مراقبة دفق المواد الكيميائية والإشراف عليها. وتنوي جيبوتي تنفيذ النظام ن م ع من خلال وضع قانون وطني يستند الى هذا النظام.

للأردن نظام معلومات للمواد الكيميائية يمكن النفاذ اليه على شبكة الانترنت على الموقع التالي: <http://www.hsms.jo>. يضمّ الموقع أرشيفاً عن صحائف بيانات السلامة الخاصة بالمنتجات الخطرة في الأردن ومعلومات عن المواد الكيميائية المحظورة والمحدودة التداول. ويتمّ الإعداد لتشريع حول المواد الكيميائية بالتنسيق مع الوزارات المعنية وفي إطار برنامج الأردن الوطني المتكامل الخاص بالمواد الكيميائية (www.jcsw.moenv.gov.jo). وسيشمل هذا التشريع الأنظمة الخاصة بالمواد الكيميائية المتوقّرة حالياً في البلاد وسيتمّ تطويره على مرحلتين، مرحلة تحضيرية ومرحلة تنفيذ.

وضعت الكويت في العام 1987 نظام رقابة وطني للمواد الكيميائية. وتضمّ الكويت لجنة وطنية حول مبيدات الآفات والمواد الكيميائية المستنزفة لطبقة الأوزون. وتعمل هذه اللجنة منذ العام 1990 وتضمّ 16 طرفاً معنياً من وزارات ومنظمات غير حكومية، الى جانب أمانة سرّ على علاقة وثيقة بوزارة البيئة. وتنوي الكويت وضع تشريع تنفيذي بشأن إدارة المواد الكيميائية وقد صادقت على كل الاتفاقات الخاصة بالمواد الكيميائية، بما في ذلك إتفاقيات بازل ومونتريال وستوكهولم وروتردام. وتنوي الكويت تطبيق نظام جمركي لإدارة المواد الكيميائية يفترض تعاون كل الأطراف المعنية، بما في ذلك المستوردين. ومن المتوقع أن يسهّل النظام ن م ع هكذا جهد. لكن التحديات تلوح في الأفق، نظراً الى أن عدد العمليات المتعلقة بالمواد الكيميائية والتي لا يمكن السيطرة عليها بطريقة مناسبة تستمرّ في الازدياد. كما أن مسألة تخزين المواد الكيميائية غير المنظم تُعتبر مشكلة في هذا البلد. وما زال هناك نقص في الوعي بشكل عام وفي الموارد اللازمة لإدارة المواد الكيميائية.

بالنسبة الى لبنان، تشارك وزارات عدّة في عملية إدارة المواد الكيميائية. وتهتمّ وزارة الزراعة بالأنشطة المتعلقة بمبيدات الآفات الزراعية. ويتمّ حالياً وسم مبيدات الآفات وفق معايير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO). إضافة الى ذلك، تهتمّ وزارة البيئة بالمواد الكيميائية الخطرة والصناعية، في حين أن وزارة الصحة العامة مسؤولة عن مبيدات الآفات المخصّصة للإستخدام المنزلي ووزارة الطاقة والمياه مسؤولة عن استيراد مشتقات النفط. وتتوقّر إجراءات قانونية تتيح مراقبة مبيدات الآفات الزراعية والمواد الكيميائية الصناعية ومبيدات الآفات المنزلية ومركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs). وفي حين يوجد عدد من النصوص القانونية التي تغطي إدارة المواد الكيميائية في لبنان، يبقى تطبيق الصكوك القانونية المتوقّرة ضعيفاً للغاية بسبب النقص في الموارد البشرية والتقنية والمالية. ويمكن أن تناط مسؤولية إدارة المواد الكيميائية في لبنان بمختبرات متعدّدة تعود للوزارات أو معاهد الأبحاث أو الجامعات أو القطاع الخاص. وهناك أيضاً حاجة إضافية لزيادة الوعي وتأمين الدعم المالي لجهود بناء القدرات.

في ليبيا، تُعتبر الهيئة العامة للبيئة الهيئة الحكومية الوحيدة التي يحقّ لها منح التراخيص لدخول المواد الكيميائية ومبيدات الآفات والأسمدة الى البلد بموجب القانون الليبي (القانون رقم 15،

2005). وتقوم الهيئة بمراقبة استعمال المواد الكيميائية في ليبيا وإدارتها. ولا بدّ أن توافق لجنة البيئة على عمليات الإستيراد، كما يتعيّن تقديم المستندات والعينات. ويبقى بعض المشاكل المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المشروعة إذ يتمّ اكتشاف مواد كيميائية محظورة في الأسواق على سبيل المثال. غير أن جهوداً حثيثة تُبذل لتحسين التعليمات المُعطاة للجمارك والتدريب المؤمن لها.

من أجل تأمين إدارة سليمة بيئياً للمواد الكيميائية، بذل المغرب جهوداً حثيثة لتعزيز القدرات الوطنية، لا سيّما في مجال تقييم المخاطر وإدارة المواد الكيميائية المخزّنة والتخلّص من المواد الكيميائية البائدة ومخلفات مبيدات الآفات في الغذاء و/أو إدارتها. ولهذا الغرض، تتوقّر حالياً معايير تتعلق بالتصنيف والتوضيب والوسم لإطلاع المستخدمين والعاملين على أخطار المواد الكيميائية. كما يتمّ الإضطلاع بعدد من الأنشطة لتوعية المستخدمين والجمهور على إدارة المواد الكيميائية، من خلال الندوات وورش العمل والدورات التدريبية الى جانب المنشورات والأبحاث حول المواد الكيميائية. ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد الى أن المغرب وضع موجزاً وطنياً عن إدارة المواد الكيميائية يأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية للنظام م ع .

في عُمان، يُعتبر قسم المواد الكيميائية السلطة المسؤولة عن المواد الكيميائية. والقسم مسؤول عن مزاولة المواد الكيميائية وإدارتها، الى جانب منح التراخيص الكيميائية والاستيراد. ويضمّ هذا القسم لجنّتين، واحدة للسياسات والمسائل الحكومية والثانية للتعاون التقني. كما أن عُمان طوّرت قاعدة بيانات للمواد الكيميائية. وعُمان أيضاً طرف في العديد من المعاهدات، بما في ذلك إتفاقيات بازل وروتterdam وستوكهولم.

تضمّ السلطة الوطنية الفلسطينية شعبة للبيئة والكوارث الطبيعية والتخزين والنقل. وتعاني السلطة من مشكلة جدية في مجال استيراد المواد الكيميائية. وهي تقوم بمتابعة كافة الاتفاقيات الدولية عن كثب مع أنه يُسجّل نقص كبير في الوعي في أوساط الجمهور.

في قطر، تضطلع لجنة عليا بمسؤولية إدارة المسائل الجمركية. وتؤمن هذه اللجنة التراخيص لشحنات البضائع المستوردة، حتى وإن كان ذلك للترنزيت. وتتعاون قطر حالياً مع دول الخليج الأخرى بهدف التوصل الى نظام جمركي متوأم، غير أن بعض مشاكل التنسيق ما زالت قائمة. ويتعرّض مسؤولو الجمارك لمواد كيميائية مجهولون خصائصها.

في المملكة العربية السعودية، يتوقّر حالياً نظام يتيح تنظيم عملية استيراد المواد الكيميائية. كما تُبذل جهود للتنسيق بين مختلف الإتفاقيات الخاصة بالمواد الكيميائية. إضافة الى ذلك، وضعت المملكة برنامجاً وطنياً بشأن السلامة الكيميائية يُشرك مختلف السلطات ذات الصلة. ولا بدّ من الإشارة هنا الى أن القواعد واللوائح التنظيمية ملحوظة في اللوائح التنظيمية البيئية العامة التي تتعلّق بنفايات المواد الكيميائية. وتتوقّر مجموعة من التدابير الصناعية لضمان السلامة الكيميائية، بالتعاون مع وزارة التجارة التي تنظّم استيراد المواد الكيميائية. وأجري مؤخراً مسح شامل للمواد الكيميائية في البلاد وتعمل المملكة العربية السعودية حالياً على إتمام قاعدة بيانات بشأن المواد الكيميائية تشمل تحديدها وخصائصها. وتُسجّل الحاجة الى زيادة الوعي بشأن المواد الكيميائية في حالات الطوارئ.

إن غالبية المواد الكيميائية التي يستوردها السودان هي من مبيدات الآفات والأسمدة. ويتوقّر قانون بشأن المواد الكيميائية يستند الى مقاربة دورة الحياة تخضع له كل الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية. ويتمّ حالياً بذل جهود لزيادة الوعي، بدعم من بعض المنظمات غير الحكومية، لا سيّما

في مجال الصحة المهنية. وتجري إدارة المواد الكيميائية في السودان من خلال التعاون بين وزارات الصحة والعمل والبيئة والصناعة والنقل والشؤون الداخلية والطاقة والتعدين والموارد الحيوانية والشؤون الدولية.

في سوريا، تتعاون حالياً خمس وزارات لإنشاء قاعدة بيانات للمواد الكيميائية، بما في ذلك المواد المحظورة والمسموح بها. وقد أصدر رئيس الوزراء قراراً ينصّ على أن المواد الكيميائية غير المشروعة ستُشحن مباشرة على متن الباخرة بعيداً عن الشاطئ. وقد نظّمت سوريا عدداً من ورش العمل لزيادة الوعي بشأن المواد الكيميائية. ومن بين التحديات الكبرى التي يواجهها هذا البلد تخزين المواد الكيميائية. وتتوقّر لجنة تنسيق وطنية حول إدارة المواد الكيميائية ولجنة وطنية حول إدارة النفايات الخطرة. وقد أنشأت سوريا لجنة وطنية لتأمين المتابعة لإتفاقية روتردام، غير أنها ما زالت بحاجة إلى تطوير نظام وطني لتقييم المخاطر وإدارتها والاستجابة للطوارئ في حال انسكاب المواد الكيميائية بشكل كبير. وقد أطلقت سوريا النظام السوري لإدارة المعلومات الخطيرة.

تعترف الحكومة التونسية بأهمية إدارة المواد الكيميائية على كافة المستويات وهي حريصة بشكل خاص على تأمين أقصى درجات السلامة. ووزارة البيئة هي المسؤولة عن تطبيق إتفاقية بازل وبروتوكول مونتريال، من بين إتفاقيات أخرى بشأن المواد الكيميائية. وفي إطار الوزارة، تُعتبر الوكالة البيئية الوطنية الجهة المسؤولة عن الحماية البيئية، بما في ذلك إدارة المواد الكيميائية وهي تؤمّن أيضاً الإشراف التقني. وتؤمن وزارة الشؤون الاجتماعية الإطار القانوني لإدارة المواد الكيميائية، في حين تقوم وزارة الزراعة والموارد المائية بإدارة مبيدات الآفات وتقييمها. وفي إطار وزارة الصحة العامة، تقوم اللجنة التقنية بشأن المواد الكيميائية التابعة للوكالة الوطنية لمراقبة الصحة والمنتجات البيئية بتقييم وقع المنتجات الكيميائية على الصحة والبيئة وبصياغة التوصيات بشأن أفضل الممارسات والإستخدام الآمن للمواد الكيميائية. وتتوقّر في تونس قوانين حول نقل المواد الخطرة. وتُعتبر تونس على المسار السليم لتنفيذ النظام م ع.

تدرج الإمارات العربية المتحدة المواد الكيميائية في إطار المسائل البيئية المقلقة، بما في ذلك إدارة المواد الكيميائية الخطرة. وتعمل الإمارات مع هيئات إقليمية على تطوير معايير ومواصفات وعلى تنسيق المواقف لجهة الإتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية، بما في ذلك إتفاقيات مونتريال وستوكهولم وبازل وإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC). وقد وضعت هيئة البيئة في أبو ظبي نظاماً لإدارة المواد الكيميائية والخطرة. ويقوم هذا البرنامج بتنظيم دخول المواد الكيميائية والمواد الخطرة والنفايات الخطرة إلى الإمارة واستخدامها. ويهدف المشروع إلى تأمين الأدوات التي تتيح بناء نظام إدارة سليم من "الألف إلى الياء" للمواد الكيميائية والمواد الخطرة المستخدمة في هذه الإمارة. ومن منافع هذا النظام تأمين نفاذ الجمهور إلى القوانين واللوائح التنظيمية الفدرالية والمحلية ذات الصلة، وإتاحة نظام لإسترجاع صحائف بيانات السلامة للمواد، ومعلومات حول المواد الكيميائية المُختارة، وقائمة بالمواد المنظمة (مواد كيميائية، مبيدات الآفات، نفايات) وقاعدة بيانات حول المواد الكيميائية/المشعة المستوردة إلى الإمارة.

تعمل اليمن على الترويج لإدارة سليمة بيئياً للمواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة من أجل التصدي للمخاوف المتعلقة بتعرّض الإنسان لها والمخاطر الصحية ذات الصلة. وتتوقّر مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالمواد الكيميائية، بما فيها قانون الحماية البيئية رقم 26 للعام 1995. واليمن تستورد المواد الكيميائية وتستخدمها ولكنها لا تصنعها. ويمكن تصنيف هذه المواد الكيميائية في مجموعات فرعية هي الأسمدة، ومبيدات الآفات، والمكوّنات الصيدلانية،

والمواد الكيميائية الصناعية الأولية، والمعادن والمنتجات المصنوعة من مركبات معدنية، والوقود المعدني والنفط، والمواد الكيميائية التي يستعملها المستهلك، والمواد الكيميائية للمختبرات، والنفائات الكيميائية، والملوثات العضوية الدائمة. كما أن اليمن وقعت على عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمواد الكيميائية، مثل اتفاقيات بازل وستوكهولم وروتتردام وبروتوكول مونتريال. ولم تضع اليمن بعد أي خطة أو برنامج لتنفيذ النظام م ع ولكنها تجري حالياً تحليلاً للوضع والفجوة لمراجعة نظام إدارة المواد الكيميائية الحالي بالإجمال. وهناك عدد من التحديات التي تطال إدارة المواد الكيميائية وتنفيذ النظام م ع على حد سواء. ويمكن التحدي الأكبر في اليمن في مجال إدارة المواد الكيميائية بمواجهة المستويات المنخفضة من الوعي، ونسبة التعليم المحدودة، والنقص في قدرات المؤسسات الحكومية، وغياب التعاون بين المختبرات والأطراف المعنية، وغياب الخبرة والتمويل. وتشمل تحديات أخرى خاصة بتنفيذ النظام م ع ما يلي: تقتصر اللوائح التنظيمية الحالية على مبيدات الآفات، وتستند عملية مراقبة المواد الكيميائية الأخرى على تدابير مؤسساتية حيث تهتم وكالات متنوعة بالمواد الكيميائية ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق. إضافة إلى ذلك، يتألف قطاع الصناعة بغالبيته من مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى القدرات في حين أن الوعي بشأن الوسم لدى الأطراف المعنية والمستخدمين منخفض. تتوفر فرص لتنفيذ النظام م ع لكن الخطوة الأولى تقضي بإجراء مراجعة شاملة لنظام إدارة المواد الكيميائية. وتسعى اليمن إلى الحصول على مساعدة تقنية من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

3-2: أدوار كل من قطاع الصناعة ومجموعات العمّال ومجموعات المجتمع المدني التي لا تبغي الربح في تنفيذ النظام م ع

أُتيحت لممثلي قطاع الصناعة ومجموعات العمّال ومجموعات المجتمع المدني التي لا تبغي الربح فرصة لعرض آرائهم بشأن دور كل من المجموعات ونظرتها المستقبلية والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها لتسهيل تنفيذ النظام م ع .

قدّم ممثل المجلس الدولي للجمعيات الكيميائية (ICCA) عرضاً عن تنفيذ النظام م ع من وجهة نظر قطاع الصناعة. وبدأ بإعطاء نظرة شاملة عن تنفيذ النظام م ع في بلدان مُختارة من حول العالم. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأميركية، تقوم وكالات حكومية تغطي القطاعات الأربعة التالية: أماكن العمل الصناعية والزراعة والنقل والمنتجات الاستهلاكية، بتنفيذ النظام م ع بشكل منفصل ولكن بتنسيق ناشط في ما بينها. وفي الإتحاد الأوروبي، سيتمّ تكيف عملية تنفيذ النظام م ع مع التشريع الجديد حول تسجيل المواد الكيميائية والسماح بها وتقييمها، مع فترة انتقالية متوقعة قبل التنفيذ الكامل. وتُلقى على عاتق قطاع الصناعة مسؤوليات متعددة لجهة إدارة المواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك التصنيف عبر الاختبار، واعداد صحائف بيانات السلامة للمواد الكيميائية الخطرة، والوسم وفق تصنيف الأخطار، والتوضيب والنقل وفق تصنيف الأخطار، وتدريب اليد العاملة. إضافة إلى ذلك، هناك عدد من المبادرات الصادرة عن قطاع الصناعة لدعم إدارة سليمة للمواد الكيميائية. فعلى سبيل المثال، من خلال برامج مثل "الرعاية المسؤولة" و"الرقابة العالمية على المنتجات"، يعمل قطاع الصناعة على تصنيف الأخطار لإدارة المخاطر من أجل تعزيز الصحة والسلامة المهنيين، وتصنيف النفائات لدعم تقادي التلوّث، وتبليغ المعلومات عن الأخطار على طول سلسلة القيمة من أجل تعزيز الرقابة على المنتجات. ويشارك قطاع الصناعة أيضاً في عدد من الجهود الأيلى إلى بناء القدرات بهدف زيادة الوعي على مستوى المؤسسة ودعم المبادرات الدولية وتشاطر أفضل الممارسات والبيانات ودعم برامج بناء القدرات بشأن النظام م ع التابعة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

قدّم ممثل عن شركة كروب لايف انترناشيونال Croplife International عرضاً بشأن دور الشركة في إدارة المواد الكيميائية. وتمثل الشركة قطاعي الأعمال والصناعات من خلال المواد الكيميائية الزراعية ومنتجات التكنولوجيا الحيوية. وتتعترف الشركة بأن النظام م ع يؤمن فرصاً جديدة غير أن تطبيق هذا النظام يجب أن يتم على يد الحكومة، من دون المساس بالنظام القائم. وشدّد على أهمية تنسيق الجهود على كافة المستويات، بما في ذلك بين البلدان والصناعات وبين المنظمات الدولية. وركّز على ضرورة قيام منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بتنسيق النظام م ع وباعتماده ولكن مع الإستمرار في استعمال الرسوم التخطيطية بشأن الإستخدام الآمن لتأمين مزيد من المعلومات الى المستخدمين، لا سيّما المزارعين وغيرهم من العاملين. وأشار الى أنه يتعيّن على النظام م ع أن يحترم أيضاً حقوق الملكية الفكرية، مضيفاً أن ذلك لن يكون مشكلة لأن النظام يشدّد على ضرورة تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية بدل من المعلومات عن تركيبة المواد الكيميائية.

ألقي ممثل الشبكة العربية للبيئة والتنمية كلمة حول دور المنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمّال في دعم تنفيذ النظام م ع. وأشار الى أن المنظمات غير الحكومية تؤدي دوراً هاماً لناحية الإشراف على النظام م ع وزيادة الوعي بشأنه. وأطلع المشاركين على أن للشبكة وضع قانوني في مصر وهي تعمل بنشاط في مجال البيئة في المنطقة العربية. وقد تمّ إنشاء المنظمة لدعم التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة سكان هذه المنطقة. وتعمل الشبكة على تعزيز التفاهم بشأن المسائل البيئية وتنشئ الشراكات والتعاون. وتتألف الشبكة من 17 منظمة غير حكومية تمثيلية من البلدان العربية وتعترف بها جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة (UN ECOSOC). ويشمل نطاق عمل الشبكة حالياً إدارة المواد الكيميائية نظراً الى أنها مرتبطة بالتغيّر المناخي والتصحر والمياه. وهناك حالياً مستوى وعي منخفض بين الأعضاء بشأن النظام م ع غير أن أحد الأدوار الرئيسية للمنظمات غير الحكومية مثل الشبكة العربية للبيئة والتنمية هو تثقيف الجمهور من خلال تنظيم ورش عمل ودروس. وأشار الى أنه يمكن إدراج النظام م ع في مجال عمل الشبكة الحالي وأنه يمكن نشر المعلومات بشأنه من خلال المنشورات.

اعتبرت ممثلة جمعية المستهلك في لبنان أمام المشاركين في ورشة العمل أن مستوى فهم المواد الكيميائية ما زال متدنياً في أوساط الجمهور وأطلعتهم على مخاوف العديد من المستهلكين من المواد الكيميائية. وأشارت الى أن العاملين الصناعيين والمزارعين مضطرون لمناولة المواد الكيميائية بشكل منتظم في أماكن العمل. وفي حين يتعيّن على المستهلكين أنفسهم أن يطلعوا على المخاطر الكيميائية، يتعيّن على الحكومات أن تحرص على جعل عملية تأمين المعلومات المناسبة الى الجمهور إلزامية. وبالتالي، يتعيّن على المجموعات التي تُعنى بالمصلحة العامة أن تمارس الضغوط على الحكومة لتحسين اللوائح التنظيمية الخاصة بتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية، من خلال النظام م ع على سبيل المثال. كما أن مجموعات المستهلكين قادرة على دعم بناء القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية من خلال زيادة الوعي والترويج لصحة الإنسان والبيئة. والمستهلكون يشكلون طرفاً معنياً هاماً في مجال تنفيذ النظام م ع وينبغي تثقيفهم بشأن تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية. كما ينبغي استشارتهم كجزء من عملية تنفيذ النظام م ع. ويجب إنشاء الشبكات للتنسيق وتبليغ المعلومات الهامة.

3-3: المؤسسات الإقليمية المعنية بتنفيذ النظام م ع

أطلع الممثل عن أمانة جامعة الدول العربية المشاركين في ورشة العمل عن وحدات مجلس الوزراء العرب الثلاث التي تتناول البيئة: المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، واللجنة العربية الدائمة للتغير المناخي.

الى جانب ذلك، يتوقّر فريقاً عمل معنيان بالبيئة، واحد معني بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات (أو المعاهدات) البيئية الدولية المتعلقة بالتصحر والتنوع البيولوجي، والثاني معني بالاتفاقيات (أو المعاهدات) البيئية الدولية المتعلقة بالنفايات والمواد الخطرة. بالنسبة الى فريق العمل الثاني، يتعلّق عمله بشكل أساسي بمتابعة اتفاقية بازل ونقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الى جانب أنشطة خاصة باتفاقيتي روتردام وستوكهولم وبروتوكول مونتريال. ومنذ إنشائه، نجح فريق العمل هذا في تبادل الخبرات والمعرفة بين الدول العربية، وتبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الدول العربية لإلتزاماتها بموجب الاتفاقيات البيئية الدولية، وتوضيح الرؤى بشأن الكثير من جوانب هذه الاتفاقيات، وتنسيق المواقف العربية في مؤتمرات الأطراف، بما يخدم المصالح العربية. وسيقوم فريق العمل بتنظيم اجتماع اقليمي عربي يتمحور حول تنفيذ خطة العمل الإقليمية العربية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بالتعاون مع الأطراف الدولية المعنية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن المتوقع أن يُعقد الاجتماع في الفصل الأول من العام 2007. وتسعى الدول العربية سعياً حثيثاً للتجاوب مع النظام م ع غير أن النجاح وقف على الجهود التي تبذلها الدول المتقدمة والجهات المانحة. الى جانب ذلك، يعتمد تنفيذ النظام م ع بشكل رئيس على توفير الدعم المالي والتقني اللازم للمنطقة.

عرض ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا (UNEP/ROWA) للدور المحتمل الذي يمكن أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا في مجال تعزيز النظام م ع في البلدان العربية من خلال التعاون الوثيق مع شركاء إقليميين، لا سيّما جامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وتضمّ هاتان المنظمّتان لجاناً متخصصة لإدارة المواد الكيميائية والجمارك والتجارة ويُعتبر المكتب الإقليمي لغرب آسيا شريكاً فيها. وهي تهتمّ بشكل مباشر أو غير مباشر بالإشراف على المواد الكيميائية ومراقبتها. ويمكن المكتب الإقليمي لغرب آسيا الإستفادة من هكذا اهتمام لدمج النظام م ع في مهام تلك اللجان. ونظراً الى عمل المكتب الإقليمي لغرب آسيا المنتظم مع السلطات البيئية في المنطقة، يمكن لفت أنظار المسؤولين الرفيعي المستوى الى أهمية تنفيذ النظام م ع. ويمكن أيضاً أن يؤمن المكتب الإقليمي لغرب آسيا خدمات المشورة التقنية ولناحية السياسات اللازمة لمساعدة البلدان على تنظيم ورش عمل وطنية حول النظام م ع ولتشجيعها على دمج النظام م ع في اجتماعات وورش عمل وطنية وإقليمية أخرى ذات صلة. ويمكن أيضاً أن يقوم المكتب الإقليمي لغرب آسيا بالترويج للنظام م ع في سلسلة الاجتماعات الوطنية التي ينوي تنظيمها في العام 2007 تحت عنوان "مبادرة الجمارك الخضراء" التي ستجمع كل الأطراف المعنية بإدارة المواد الكيميائية. والى جانب ما سبق ذكره، اكتسب المكتب الإقليمي لغرب آسيا خبرة جيدة من خلال مساعدة بعض البلدان على تطبيق مشاريع تتعلق بإدارة المواد والنفايات الكيميائية.

4- استنتاجات ورشة العمل وتوصياتها

1-4: استنتاجات عامة:

أجمع المشاركون على أن تنفيذ النظام م ع على المستوى الوطني سيؤدي الى عدد من المنافع. وتشمل المنافع العامة ما يلي:

- حماية البيئة وصحة الإنسان
- تعزيز عملية تبادل المعلومات بشأن إدارة المواد الكيميائية
- الترويج للإستخدام الآمن للمواد الكيميائية
- تسهيل التجارة الدولية للمواد الكيميائية

أجمع المشاركون في ورشة العمل على أنه تتوقّر مجموعة من الحوافز للبلدان من أجل دعم تنفيذ النظام م ع وتسهيل هذا التنفيذ، بما في ذلك:

- التماشي مع الأنظمة والمعايير الدولية
- تقادي الارتباك بسبب وجود أنظمة مختلفة
- زيادة فعالية الوكالات المعنية بإدارة المواد الكيميائية
- زيادة وعي الجمهور بشأن المخاطر والأخطار الكيميائية
- تحسين تدابير السلامة وظروف العمل
- أرباح ومكاسب مالية

وأشار المشاركون الى أهمية النظام م ع في أماكن العمل الصناعية بغية تحسين صحة العمّال وسلامتهم، وزيادة فعالية الانتاج، وحماية صحة الإنسان والبيئة من إطلاق المواد الكيميائية في البيئة بشكل غير مقصود.

وأجمع المشاركون على أهمية النظام م ع في الزراعة لتحسين سلامة العمّال الزراعيين والمستهلكين. ويمكن النظام أن يؤدي الى تحسين في المحاصيل وتقليل الكلفة المترتبة على المزارعين.

وأشار المشاركون الى أن توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل المواد الخطرة (UNRTDG) أتت على ذكر النظام م ع. وهذه التوصيات هي مكوّن رئيس لسلامة النقل نظراً الى أنها تسهّل المناولة الآمنة للمواد الكيميائية التي تعبر بالترانزيت المجتمعات والبيئات، الى جانب تأمينها للمعلومات بشأن الجهات التي تستجيب للطوارئ.

وأجمع المشاركون على أن النظام م ع يمكن أن يضمن سلامة المنتجات الاستهلاكية من خلال تزويد مستخدمي المواد الكيميائية المنزلية بالمعلومات حول مخاطرها وكيفية تناولتها واستخدامها وإجراءات الإستجابة للطوارئ المتعلقة بمادة كيميائية خطيرة.

وأكد المشاركون مجدداً أن تنفيذ النظام م ع على أي مستوى من المستويات (الوطني، الإقليمي، الدولي) يفترض أنشطة متابعة تؤمنها الحكومة والمنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمّال وقطاع الأعمال والصناعة والقطاعات ذات الصلة المؤلفة من أماكن العمل الصناعية والزراعة والنقل والمنتجات الاستهلاكية.

وبشكل عام، وافق المشاركون على ما يلي:

- دعم الموعد الهدف المتفق عليه دولياً لتنفيذ النظام ن م ع
- الإعراف بالحاجة الى التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ النظام ن م ع
- التنبّه الى فائدة تنفيذ النظام ن م ع في دعم اتفاقات واتفاقيات دولية أخرى بشأن المواد الكيميائية، مثل اتفاقية روتردام واتفاقية ستوكهولم واتفاقية بازل وبروتوكول مونتريال، الخ
- النظر في إمكانية الاضطلاع بأنشطة (وتحسين الأنشطة القائمة حالياً) للعمل باتجاه تنفيذ النظام ن م ع
- الإقرار بأن تطوير النظام ن م ع يفترض مشاركة الحكومة والمجموعات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمّال وقطاع الأعمال والصناعة في قطاعات أماكن العمل الصناعية والزراعة والنقل والمنتجات الاستهلاكية
- تحديد مجموعة واسعة من الجهات المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة (مثل لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها التابعة للأمم المتحدة UN SCEGHS، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث UNITAR، ومنظمة العمل الدولية ILO، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO) ووكالات التعاون ومجموعات الدعم الصناعي التقني والاتصال بها لدعم تنفيذ النظام ن م ع على المستويات الوطنية والقطاعية والإقليمية. ولا بدّ من الاستمرار في بذل الجهود الأيالة الى تنفيذ النظام ن م ع، بغضّ النظر عن تمويل الجهات المانحة.

2-4: تحديات وعراقيل أمام تنفيذ النظام ن م ع

ذكر المشاركون التحديات والعراقيل الشاملة التالية التي تعيق تنفيذ النظام ن م ع :

- غياب الوعي على مستويات مختلفة
- بنية تحتية غير ملائمة، بما في ذلك موارد مالية محدودة
- تحديد غير مناسب للأولويات
- تدريب وبرامج إعلامية غير ملائمة
- نقص/غياب للموارد التقنية (بما فيها الموارد البشرية والمختبرات وقواعد البيانات والمبادئ التوجيهية، الخ)
- تنوع الأسماء التجارية وتحديات مرتبطة بالمعلومات السرية الخاصة بالأعمال
- لغة الوسم وصحائف بيانات السلامة

وبالنسبة الى الحكومات، أشار المشاركون الى أن التحديات تشمل:

- غياب التنسيق في الإجراءات الإدارية بين الوكالات الوطنية والإقليمية ذات الصلة
- غياب التفويض الواضح للوزارات المعنية
- تنفيذ غير ملائم أو غياب التنفيذ
- غياب خطط الاستجابة للطوارئ

وبالنسبة الى المجموعات التي تُعنى بالمصلحة العامة والعمّال وقطاع الأعمال والصناعة، أشار المشاركون الى أن التحديات تشمل ما يلي:

- عدد محدود من المنظمات الناشطة (جمعيات تجارية، نقابات عمالية، مجموعات مستهلكين)
- تأثير ضئيل على عملية صنع القرار داخل الحكومة
- غياب الضغط لتأمين السلامة الكيميائية
- الكلفة المالية للتدريب وزيادة الوعي
- نسبة مرتفعة من الأميين بين المستخدمين
- مستخدمون غير مركزيين للمواد الكيميائية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

3-4: توصيات وطنية (بما في ذلك دور الأطراف المعنية)

بالنسبة الى الحكومات، أجمع المشاركون على ضرورة مشاركة كل السلطات المعنية بسلامة المواد الكيميائية وإدارتها. وتختلف السلطات المعنية باختلاف الظروف داخل أي بلد لكنها قد تشمل السلطات المعنية التالية:

- البيئة
- الصناعة
- الزراعة
- الجمارك
- التعليم
- المالية
- شؤون المستهلكين
- الشؤون الخارجية
- الصحة
- الحكومة المحلية
- اليد العاملة/العمال
- التجارة
- النقل
- النفط، الكهرباء، التعدين، الموارد الطبيعية
- الداخلية، الدفاع المدني، الشرطة
- الإسكان والتنمية الحضرية

واقترح المشاركون أن تضطلع الحكومات بالأنشطة التالية لدعم تنفيذ النظام م ع وطنياً:

- اعتماد النظام م ع من خلال:
 - أ- استراتيجية وطنية لتنفيذ النظام م ع
 - ب- استراتيجية تآزرية لإدارة المواد الكيميائية تشمل النظام م ع، أو
 - ت- دمج النظام م ع في أنظمة إدارة المواد الكيميائية القائمة
- إنشاء لجنة وطنية ومركز تنسيق وطني لتنفيذ النظام م ع
- تطوير موجزات وطنية عن المواد الكيميائية أو تحديثها
- الإبقاء على التآزر مع الإتفاقيات العالمية بشأن إدارة المواد الكيميائية
- تعزيز زيادة الوعي وبناء القدرات والتدريب على النظام م ع
- إنشاء شراكات مع القطاعين العام والخاص لجهة آليات اتخاذ القرار لتنفيذ النظام م ع

- التشديد على إلزامية تأمين المواد التدريبية وبطاقات الوسم وصحائف بيانات السلامة باللغة المحلية
- إنشاء قاعدة بيانات وشبكات معلومات وطنية عن المواد الكيميائية أو استخدام قواعد البيانات المتوفرة على المستويين الإقليمي والدولي
- إنشاء مختبرات معتمدة أو تحديث المختبرات القائمة وإنشاء نظام تعاون بين المختبرات في المنطقة والمختبرات المعترف بها دولياً
- تطوير أنظمة استجابة للطوارئ للتعاطي مع الحالات الخاصة بالمواد الكيميائية
- تأمين منافع ضريبية، مثل الإستيراد الأولوي للمنتجات التي تتماشى والنظام م ع
- تحديد نظام حوافز لتنفيذ النظام م ع

خلال تنفيذ النظام م ع، تمّ الاتفاق على أن تأخذ الحكومات بعين الاعتبار:

- توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل المواد الخطرة بالنسبة الى قطاع النقل
- دمج النظام م ع في مدونات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومعاييرهما لجهة استخدام مبيدات الآفات
- فترات انتقالية ضرورية لتنفيذ النظام م ع، مع التنبّه الى حاجات القطاعات والوضع بين البلدان المجاورة والشركاء التجاريين.

وفي مجال التشريع، أوصى المشاركون بأن تقوم الحكومات بما يلي:

- تطوير قوانين ولوائح تنظيمية و/أو مبادئ توجيهية لتنفيذ النظام م ع وإنفاذها
- مراجعة التشريعات المتوقّرة وتحديثها وإنفاذها لتتماشى والنظام م ع
- تنفيذ النظام م ع بشكل قانوني وفق الوضع القانوني الوطني (لائحة تنظيمية واحدة تغطي كل القطاعات أو لوائح تنظيمية متعددة تغطي قطاعات منفصلة)
- تطوير تشريعات من خلال لجان ومجالس ووحدة تنسيق، الخ وفق الوضع الوطني

وأوصى المشاركون بأن تضطلع المنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمّال بالأدوار التالية لدعم تنفيذ النظام م ع على المستوى الوطني:

- المشاركة في زيادة الوعي في أوساط الأطراف المعنية، لا سيّما المستهلكين والعمّال
- ممارسة الضغوط لتنفيذ النظام م ع والمقاربات ذات الصلة في مجال إدارة المواد الكيميائية
- تحسين ظروف عمل العمّال وسلامتهم من خلال الدعوة الى تنفيذ النظام م ع

وأوصى المشاركون بأن يؤدي قطاعا الأعمال والصناعة الأدوار التالية لدعم تنفيذ النظام م ع على المستوى الوطني:

- تدريب مجموعات العمّال والعمّال والخبراء على النظام م ع
- الإحتفاظ بسجلات دقيقة عن بطاقات الوسم وصحائف بيانات السلامة الخاصة بالنظام م ع (بما في ذلك القابلية لتفقي الأثر)
- زيادة الوعي بين العمّال من خلال تأمين معلومات وتعليمات واضحة حول النظام م ع، مثلاً من خلال تأمين مبادئ توجيهية وملصقات عن الرقابة، الخ
- تأمين الدعم المالي لكافة الأنشطة الأنفة الذكر

ولفت المشاركون الى أن لكل قطاع حاجاته الخاصة في مجال تنفيذ النظام م ع وأنه في حين قد تكون أنشطة الأطراف المعنية ومسؤولياتها في إطار النظام م ع مماثلة بشكل عام إلا أن

جمهور كل قطاع مختلف. ولهذا السبب، لا بدّ لأنشطة مثل زيادة الوعي والتدريب وتبادل المعلومات أن تنتبه إلى حاجات مختلف المجموعات في كل قطاع. وعلى سبيل المثال، للمزارعين في القطاع الزراعي حاجات مختلفة عن حاجات المستهلكين أو عمال النقل أو عمال المصانع.

4-4: توصيات إقليمية

ختم المشاركون ورشة العمل بالتأكيد على أن تنفيذ النظام م ع على المستوى الإقليمي قد يفيد المنطقة بكاملها من خلال:

- توفير الوقت والجهد والكلفة التي تترتب على تنفيذ النظام في كل بلد على حدة
- زيادة الرقابة على المواد الكيميائية
- حماية صحة الانسان والبيئة
- تسهيل التجارة على المستوى الاقليمي
- تأمين النفاذ الى المعلومات على المستوى الاقليمي
- دعم الجهود الأيالة الى الحدّ من الإتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية
- الإستفادة من المختبرات المُعتمدة القائمة

بالنسبة الى كل القطاعات المعنية بتنفيذ النظام م ع، وفي إطار التعاون بين الحكومات، أوصى المشاركون بإنشاء لجنة إقليمية لتنفيذ النظام م ع وبإنشاء مجموعات عمل في إطارها وفق القطاعات (أماكن العمل الصناعية، الزراعة، النقل، المنتجات الإستهلاكية). الى جانب ذلك، دعم المشاركون فكرة تحديد مراكز تنسيق حكومية لمجموعات العمل في كل بلد. وتقوم اللجنة الإقليمية ومجموعات عملها ذات الصلة بتطوير استراتيجية شاملة لتنفيذ النظام م ع في المنطقة وبوضع خطط عمل محدّدة لكل من القطاعات مع تأمين معلومات حول الهيئات المسؤولة والجدول الزمني والمخصّصات المالية، الخ.

بالنسبة الى الدعم التقني وزيادة الوعي بشأن النظام م ع على المستوى الإقليمي، اقترح المشاركون:

- تنظيم ورش عمل ووضع برامج تدريب حول النظام م ع على كل المستويات، ويمكن أن يُعتبر ذلك أساساً لتطوير إطار عمل استراتيجي لتنفيذ النظام م ع
- وضع أنظمة دعم تقني ومبادئ توجيهية للمنطقة
- استعمال الشبكات والمواقع على شبكة الانترنت والمنشورات وغيرها من وسائل التواصل للترويج للنظام م ع وزيادة الوعي بشأنه
- تطوير قاعدة بيانات متوائمة وشبكة للمعلومات عن المواد الكيميائية من خلال استعمال قواعد البيانات المتوفرة على المستويين الإقليمي والدولي أو مواءمة قواعد البيانات المتوفرة في المنطقة أو توحيدها.

وأوصى المشاركون أيضاً بالتنسيق مع المعاهد الإقليمية القائمة، متى كان ذلك ممكناً، من خلال التوصيات التالية:

- يجب أن تؤمن جامعة الدول العربية الدعم لإستراتيجية اقليمية لتنفيذ النظام م ع
- يجب أن يشارك الفريق العربي المعني بتأمين المتابعة للاتفاقات الدولية المتعلقة بالنفايات والمواد الخطرة التابع لجامعة الدول العربية في تنفيذ النظام م ع
- من الممكن إشراك مركز بازل الاقليمي والترويج لشمّل كل البلدان في المنطقة

- من الممكن إشراك هيئات اقليمية أخرى مثل منظمة الدول الأوروبية- المتوسطية

بالنسبة الى وضع استراتيجية اقليمية لتنفيذ النظام م ع، اقترح المشاركون أن تقوم المنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة بإنشاء شبكة اقليمية للمنظمات غير الحكومية لتبادل المعلومات وتطوير مواد تدريبية ومواد لزيادة الوعي.

بالنسبة الى مجموعات الأعمال والصناعة، أوصى المشاركون بأن تقوم الجمعيات الصناعية الاقليمية بدمج النظام م ع في خطط عملها.

في مجال الزراعة، خلص المشاركون الى أنه لا بدّ من إشراك المكاتب الإقليمية للمنظمات الدولية المعنية بالزراعة، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وأيد المشاركون المشاركة الناشطة للمجموعات الإقليمية التي تُعنى بالمصلحة العامة و/أو المجموعات الصناعية مثل شركة كروب لايف (CropLife) في تنفيذ النظام م ع.

بالنسبة الى النقل، أعرب المشاركون عن تأييدهم لتطوير شبكة لتبادل المعلومات والبيانات، يمكن في إطارها استعمال توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل المواد الخطرة التي تشكل أساساً بالنسبة الى قطاع النقل في مجال النظام م ع .

بالنسبة الى أماكن العمل الصناعية، دعم المشاركون فكرة تطوير سياسة مشتركة لمناولة المواد الكيميائية في المواقع الصناعية في المنطقة. كما أوصوا باستخدام مراكز الأبحاث والمختبرات الاقليمية لبناء القدرات في مجال النظام م ع .

ونظراً الى أهمية مشاركة المجتمع المدني في كافة القطاعات المتعلقة بتنفيذ النظام م ع، اقترح المشاركون أن تقوم المجموعات التي تُعنى بالمصلحة العامة، في قطاع المنتجات الاستهلاكية، بإنشاء شبكة أو شراكة لتطوير مبادئ توجيهية والتدريب على عناصر وسم النظام م ع المتعلقة بالمستهلكين وأن تعمل على دمج المواد التعليمية الخاصة بالنظام م ع في الكتب المدرسية.

توصيات أخرى

الى جانب الاستنتاجات والتوصيات التي رفعها المشاركون، طُرح عدد من المسائل والاقتراحات الإضافية خلال ورشة العمل. وفي ما يختصّ بورشة العمل هذه، حدّد عدد من ممثلي الجمارك العلاقات القائمة بين النظام م ع والجمارك. وشجّعوا بالتالي على تعزيز التعاون بين لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها التابعة للأمم المتحدة (UN SCEGHS) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) من أجل تطوير حلول مناسبة لمسألة العلاقة بين النظام م ع والجمارك.

5-4: استنتاجات

خلص المشاركون الى أن ورشة العمل شكّلت فرصة قيّمة للوقوف عند الخبرات والتجارب ومناقشة مسائل رئيسية واقتراح خطوات تالية ملموسة في مجال تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية وتنفيذ النظام م ع. وكان المشاركون في ورشة العمل يمثلون خبرات وطنية متنوعة

من عدد من القطاعات المعنية بتنفيذ النظام ن م ع. ونظراً الى أن موضوع النظام ن م ع جديد نسبياً بالنسبة الى المنطقة، فإن غالبية البلدان لا تزال في المراحل الأولية من بناء القدرات في هذا المجال وتنفيذ النظام. غير أن الدعم والاهتمام بالنظام كانا كبيرين. ونظراً الى الموارد الاقليمية المحدودة، شجّع المشاركون المجتمع الدولي على دعم الجهود الآيلة الى تنفيذ النظام ن م ع في المنطقة، بما في ذلك من خلال تأمين الموارد المالية والتقنية. وأيد أيضاً المشاركون فكرة تطوير الشبكات والتعاون بين البلدان وداخل المنظمات والبنى التحتية الاقليمية القائمة. وأجمع المشاركون في ورشة العمل على ضرورة إنشاء آلية لتأمين المتابعة لتوصيات ورشة العمل.

المرفق أ: جدول أعمال ورشة العمل

الإثنين 30 تشرين الأول/أكتوبر 2006

قاعة الوفود أو مركز المؤتمرات

11:00 - 10:00
الجلسة الافتتاحية

الميسر: الدكتور طارق عيد- مصر

كلمات الترحيب يليها:

- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، السيد بوركهارد فاغندر
- جامعة الدول العربية، الدكتورة فاطمة الملاح
- الدكتور صلاح سليمان
- سعادة محافظ الاسكندرية، السيد عادل لبيب
- معالي وزير الشؤون البيئية، السيد ماجد جورج
- استراحة لفترة 10 دقائق
- عرض على قرص فيديو رقمي (DVD) عن مكتبة الاسكندرية: الماضي والحاضر والمستقبل

11:30 - 11:00 استراحة قهوة

قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات

13:00 - 11:300
الجلسة الأولى: عروض استهلاكية

الميسر: الدكتور طارق عيد- مصر

تؤمن الجلسة الأولى سلسلة من العروض الاستهلاكية لتعريف المشاركين الى النظام ن م ع ودوره في الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية والمنهجية التي تسمح بتسهيل تطوير استراتيجيات وطنية واقليمية لتنفيذ النظام ن م ع .

- مقدمة للجلسة
- النظام ن م ع : عرض شامل
- السيد بوكهارد فاغندر، شريك خاص رفيع المستوى، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
- نظرة شاملة عن برنامج بناء القدرات في مجال النظام ن م ع المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة العمل الدولية
- السيدة شيريل شانغ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
- مناقشة
- ملخص عن الجلسة

14:00 - 13:00 غداء

15:30 - 14:00 قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات
الجلسة الثانية: حالة عملية تنفيذ النظام ن م ع الوطنية في البلدان العربية

الميسر: الدكتور طارق عيد- مصر

تؤمن الجلسة الثانية فرصة للبلدان لعرض الأنظمة الوطنية القائمة لتبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية وتصنيفها وحالة عملية تنفيذ النظام ن م ع على المستوى الوطني ولمناقشتها، بما في ذلك الإنجازات التي تم تحقيقها حتى اليوم والتحديات التي جرت مواجهتها والحاجات التي تم تحديدها في مجال بناء القدرات والدعم التقني.

- مقدمة للجلسة
- بيانات/عروض البلدان (5-7 دقائق لكل بلد)

16:00 - 15:30 استراحة قهوة

18:00 - 16:00

- مناقشة
- ملخص عن الجلسة الثانية، اختتام أعمال اليوم الأول

الثلاثاء 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006

11:00-09:00 قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات
الجلسة 3: دور قطاع الأعمال والصناعة والمنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمال في تنفيذ النظام ن م ع

الميسر: الدكتور عماد نحال- لبنان

تؤمن الجلسة الثالثة فرصة لممثلي قطاع الأعمال والصناعة والمنظمات التي تُعنى بالمصلحة العامة ومنظمات العمال ليعرضوا دور كل من مجموعاتهم ووجهة نظرها وأنشطتها ذات الصلة لتسهيل تنفيذ النظام ن م ع

- مقدمة للجلسة
- وجهة نظر الصناعة
- وجهة نظر العمال
- وجهة نظر المصلحة العامة
- مناقشة
- ملخص عن الجلسة الثالثة

11:30 - 11:00 استراحة قهوة

13:00 - 11:30
الجلسة الرابعة: تطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ النظام م م ع في البلدان العربية (مجموعات عمل)

الميسر: الدكتور سعد حسان- مصر

تؤمن الجلسة الرابعة فرصة للحكومات وقطاع الأعمال والصناعة وممثلي المصلحة العامة والعاملين لمناقشة مسائل تتعلق بتنفيذ النظام م م ع والتحديات من وجهة نظرهم الخاصة. وقد يشمل ذلك التنبيه الى القدرات المتوقرة والفجوات والأنشطة الضرورية لضمان مساهمة كل الأطراف المعنية الفاعلة في تنفيذ النظام م م ع على المستوى الوطني

مقدمة للجلسة ولمجموعات العمل
مجموعة العمل 1: قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات
مجموعة العمل 2: قاعة اجتماع الشارع في الطابق الثالث من مبنى المكتبة

14:00 - 13:00 غداء

15:30 - 14:00

عروض مجموعات العمل: جلسة عامة ومناقشة

16:00 - 15:30 استراحة قهوة

18:00 - 16:00

الميسر: السيد حسان مبارك- البحرين

جلسة عامة
المؤتمرات
قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مركز

ملخص عن الجلسة الرابعة واختتام أعمال اليوم الثاني

الأربعاء 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

11:00-09:00
الجلسة الخامسة: تنفيذ النظام م م ع على المستوى الإقليمي
قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات

الميسر: الدكتور عبد الكريم ابراهيم- الأردن

تركز الجلسة الخامسة على تسهيل المناقشة وتطوير توصيات ملموسة تهدف الى تنفيذ النظام م م ع على المستوى الإقليمي. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بتحديد الأنشطة المطلوبة داخل كل قطاع

والأنشطة الممكنة من خلال الهيئات ذات الصلة وشبكات الحكومات والصناعة والمجتمع المدني الذي لا يبغي الربح على التوالي.

- مقدّمة للجلسة

10:00-09:00

- المؤسسات الإقليمية المعنية بالنظام ن م ع
أمانة سرّ جامعة الدول العربية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

11:00-10:00

- مقدّمة لمجموعات العمل
اسئلة عامة خاصة بمجموعات عمل الجلسة الخامسة:

- أ- أماكن العمل الصناعية
 - ب- الزراعة
 - ت- النقل
 - ث- المنتجات الإستهلاكية
- (تتوقف مجموعة العمل للاستراحة متى احتاجت الى ذلك)

11:00-11:30 استراحة قهوة

قاعة الإجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات

13:00-11:30

- الميسر: المهندس ابتسام الرفاعي- الكويت
- عرض من جامعة الدول العربية الدكتورة شهيرة حسن وهبي
 - مناقشة مجموعات العمل (الجزء 2) تركز على أدوار الأطراف المعنية وتطوير استراتيجيات إقليمية

- أ- أماكن العمل الصناعية
- ب- الزراعة
- ت- النقل
- ث- المنتجات الإستهلاكية

14:00-13:00 غداء

قاعة الإجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات

16:00-14:00

- عرض مجموعات العمل في جلسة عامة
- ملخص عن الجلسة الخامسة واختتام أعمال اليوم الثالث

16:00-16:30 استراحة قهوة

18:00-16:30

جولة في مكتبة الاسكندرية وزيارة متحفين
الخميس 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

11:00-09:00 قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات الجلسة السادسة: استنتاجات ورشة العمل وأنشطة المتابعة
--

الميسر: الدكتور محمد الزرقا، الدكتور سعد حسان، الدكتور موسى ابراهيم موسى- مصر

خلال الجلسة السادسة، ستضع أمانة السر أهم الملاحظات وتصيغ مسودة استنتاجات لمناقشتها
وتعديلها واعتمادها المحتمل من قبل المشاركين

- خلاصة عن نتائج ورشة العمل

11:00-11:30 استراحة قهوة

15:00-11:30

- مناقشة أنشطة المتابعة الوطنية والخطوات التالية
- مناقشة أنشطة المتابعة الاقليمية والخطوات التالية
- ملخص عن الجلسة واختتام ورشة العمل

المرفق ب- لائحة بالمشاركين

ورشة عمل إقليمية حول تبليغ المعلومات عن الأخطار الكيميائية
وتنفيذ النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
(النظام ن م ع) GHS للبلدان العربية

الإسكندرية- مصر- 30 تشرين الأول/أكتوبر- 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

الحكومات

بريد الكتروني:

hassanm@environment.gov.bh

Hassanm1@batelco.com.bh

جيبوتي

السيدة بيلان حسن اسماعيل

عالمة اقتصادية

وزارة البيئة

صندوق البريد: 2091

بلاتو دو سربان (Plateau de Serpent)

جيبوتي

خلوي: (253) 869886

فاكس: (253) 354837

بريد الكتروني: bilanhassan@yahoo.fr

السيد ادريس اسماعيل نور

وزارة البيئة

منسق تقني لاتفاقية روتردام

صندوق البريد: 2091

جيبوتي

هاتف: (253) 351020

فاكس: (253) 354837/351618

بريد الكتروني: distri_play@yahoo.fr

مصر

الدكتور طارق عبد محمد م. الروبي

رئيس وحدة التنسيق بشأن الاتفاقية الدولية حول

المواد الكيميائية

جهاز شؤون البيئة المصري

30، طريق مصر حلوان الزراعي- شارع المعادى

القاهرة

مصر

هاتف: (202) 5260588

فاكس: (202) 5260588

بريد الكتروني: tarek_elruby@yahoo.com

البروفسور سعد حسان

رئيس المختبر المرجعي

كلية العلوم

جامعة عين الشمس

الجزائر

السيدة نوال لمراني

مهندسة كيميائية

وزارة الطاقة والتعدين

قال حيدرة

الجزائر

هاتف: (213) 488291

فاكس: (213) 488188

بريد الكتروني: lamraninawel@yahoo.fr

السيدة فاتحة بندين

نائب مدير

وزارة الزراعة والتنمية الريفية

21 جادة الكولونيل عميروش

الجزائر

هاتف: (213) 21746316

فاكس: (213) 21429349

بريد الكتروني: fbenddine@hotmail.com

البحرين

السيد خالد عبد الرحمن الجولودار

موظف جمركي

المديرية العامة للجمارك

صندوق البريد: 15

المنامة

البحرين

هاتف: (973) 17727171

فاكس: (973) 17796444 / 17727556

بريد الكتروني: customs@batelco.com.bh

السيد حسن مبارك

مفتش بيئي

المديرية العامة للبيئة ولحماية الحياة البرية

صندوق البريد: 32657

مدينة عيسى

البحرين

هاتف: (973) 39330233

فاكس: (973) 17410016

فاكس: (202) 034804747

القاهرة

مصر

خلوي: (2) 0122162766

هاتف: (202) 6822991

بريد

الالكتروني: saadsmhassan@yahoo.com

الدكتور موسى ابراهيم موسى

جهاز شؤون البيئة المصري

30، طريق مصر حلوان الزراعي- شارع المعادى

القاهرة

مصر

البروفسور محمد الزرقا

مصر

السيد عبد الحكيم أ. عبد الغاني

رئيس قسم الكيمياء

الإدارة المركزية للتعريف والأبحاث الاقتصادية

مصلحة الجمارك المصرية

القاهرة

مصر

خلوي: (2010) 1541318

فاكس: (202) 034835195

بريد الكتروني: abkim@hotmail.com

السيد طلعت عبد الحميد

مدير عام في المعالجة الكيميائية

وزارة الكهرباء

القاهرة

مصر

هاتف: (202) 5768250

فاكس: (202) 5778268

المهندس محمد محمود سالم

خبير تقني

غرفة صناعة النسيج المصرية

1196، شارع كورنيش النيل

القاهرة

مصر

هاتف: (202) 5774426

فاكس: (202) 5793289

السيدة سلوى حنفي محمود

مديرة في التعريف

الإدارة المركزية للتكنولوجيا والمعلومات

مصلحة الجمارك المصرية

القاهرة

مصر

خلوي: (2012) 3816957

السيد عبد الناصر عواد

نائب مدير عام

غرفة الصناعات الكيماوية

القاهرة

مصر

خلوي: (202) 5797031

فاكس: (202) 5756117

بريد الكتروني: aawad@fei.org.eg

الدكتور منير م. الماز

المختبر المركزي للمبيدات الزراعية

وزارة الزراعة

الذقي- الجيزة

مصر

خلوي: (2) 0105255198

فاكس: (202) 7602209

عالمة الكيمياء غادة عبد المنعم

مشرفة على قسم التنمية البيئية

جهاز شؤون البيئة المصري

فرع غرب الدلتا

القاهرة

مصر

هاتف: (203) 3024477

بريد الكتروني: ghada_am@yahoo.com

السيدة فاديا حسن قطب

مفتشة

جهاز شؤون البيئة المصري

30، طريق مصر حلوان الزراعي- شارع المعادى

القاهرة

مصر

هاتف: (202) 5256452

بريد الكتروني: fadia_2424@yahoo.com

السيد محمد حمدي

جهاز شؤون البيئة المصري

30، مصر طريق مصر حلوان الزراعي- شارع

المعادى

القاهرة

مصر

هاتف: (202) 5256452

بريد الكتروني: darra313@yahoo.com

السيد معتز م. عبادي

جهاز شؤون البيئة المصري

فرع الاسكندرية

مصر

هاتف: 3024477 (203)
بريد الكتروني: maotaz786@yahoo.com

السيدة أحمد شعبان الساوي
جهاز شؤون البيئة المصري
فرع الاسكندرية
مصر
هاتف: 3024477 (203)
بريد
الالكتروني:
ahmed_elsawy_2005@yahoo.com

السيدة جيهان رمضان محمد
باحثة
جهاز شؤون البيئة المصري
فرع الاسكندرية
مصر
هاتف: 3024477 (203)
بريد الكتروني: gihan_eaa@hotmail.com

السيدة أمل عبد المنعم بركات
باحثة
جهاز شؤون البيئة المصري
فرع الاسكندرية
مصر
هاتف: 3024477 (203)
بريد الكتروني: amel_barakat@yahoo.com

السيدة هدى علي موسى
مشرقة- باحثة
جهاز شؤون البيئة المصري
فرع الاسكندرية
مصر
هاتف: 3024477 (203)
بريد الكتروني: hali_eat@yahoo.com

السيدة سمية كامل ثلث
الهيئة العامة للتنمية الصناعية
6 شارع خليل آغا، جاردن سيتي
القاهرة
مصر
هاتف: 7940678 (202)
فاكس: 7944984 (202)

الأردن
السيدة هاجر مجر
مهندسة كيميائية
وزارة البيئة
أم أذنية
عمّان

الأردن
خلوي: 777355001 (962)
فاكس: 5560288 (962)
بريد الكتروني: hajarma2004@yahoo.com

السيد عبد الكريم ابراهيم
مدير مختبرات الجمارك
عمان
الأردن
خلوي: 795383484 (962)
فاكس: 64743734 (962)
بريد الكتروني: abdmoghrabi@yahoo.com

الكويت
المهندسة ابتسام الرفاعي
رئيسة قسم المواد الكيميائية
الهيئة العامة للبيئة
صندوق البريد: 24395، الصفاة
الكويت العاصمة، 13104
الكويت
هاتف: 9741795 (965)
فاكس: 9821284 (962)
بريد الكتروني: Bayadr@maktoob.com

المهندسة لميا الجريفاني
مهندسة كيميائية
الهيئة العامة للبيئة
صندوق البريد 24395، الصفاة
الكويت العاصمة، 13104
الكويت
هاتف: 4821284 (965)
خلوي: 7135151 (965)
فاكس: 4821284 (962)
بريد الكتروني: Ljorephani@yahoo.com

الدكتورة سامية سليم الطبيخ
دكتوراه في علم الصحة العامة
رئيسة إدارة منع العدوى
وزارة الصحة
صندوق البريد: 64649، شويخ-ب
الكويت العاصمة 70457
الكويت
هاتف: 4818220 (965)
خلوي: 9046873 (965)
فاكس: 4840354 (962)
بريد الكتروني: samia14@yahoo.com

لبنان
السيد عماد نحال

مسؤول عن حماية النبات- الحمض النووي-
المبيدات لاتفاقية روتردام
وزارة البيئة
بئر حسن- شارع السفارات- الطابق الأول- الغرفة
107
بيروت
لبنان
هاتف: 1-849639 (961)
فاكس: 1-849627 (961)
بريد الكتروني: imadn@terra.net.lb

ليبيا

السيد يوسف عربي دوغا
رئيس قسم الوقاية والصحة البيئية
الهيئة العامة للبيئة
طرابلس الغرب
ليبيا
هاتف: 913111864 (218)
بريد الكتروني: dougha57@yahoo.com

السيد صبحي عدالي
مدير قسم التعاون التقني
الهيئة العامة للبيئة
طرابلس الغرب
ليبيا

هاتف: 913707956 (218)
فاكس: 214870266 (218)
بريد الكتروني: sobhiedali@yahoo.com

المغرب

السيد رشيد لوليدي
مهندس
وزارة التجارة والصناعة
الرباط
المغرب

هاتف: 37669632 (212)
فاكس: 37669655 (212)
بريد الكتروني: loulidi@mcinet.gov.ma

عمان

السيد بدر الهاشمي
تقني في مجال البيئة
وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه
صندوق البريد 323، الرمز البريدي 113
مسقط
عمان

هاتف: 24692550 (968)
فاكس: 24692462 (968)
بريد الكتروني: dgea@mrmewr.gov.om

السيد سليم المعماري
مفتش بيئي
وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه
صندوق البريد: 323، الرمز البريدي 113
مسقط
عمان
هاتف: 24692550 (968)
فاكس: 24692462 (968)
بريد الكتروني: dgea@mrmewr.gov.om

فلسطين

السيد ناصر البحيسي
مدير المواد الكيميائية والاستجابة للطوارئ
الهيئة الفلسطينية لنوعية البيئة
شارع الناصر- الثورة
غزة
فلسطين
هاتف: 847208 (970)
خلوي: 284820 (970)
فاكس: 82847198 (972)
بريد الكتروني: nalbhaisi@hotmail.com

السيد لؤي سلامة
مدير المواد الكيميائية والاستجابة للطوارئ-
الضفة الغربية
الهيئة الفلسطينية لنوعية البيئة
شارع الناصر- الثورة
غزة
فلسطين

هاتف: 847208 (970)
خلوي: 599254150 (970)
فاكس: 82847198 (970)
بريد الكتروني: Lsallamah@yahoo.com

قطر

السيد عبد المحمود
باحث كيميائي
الإدارة العامة للجمارك
الطريق الدائري الثالث
الدوحة
قطر

هاتف: 4457457/5504514 (974)
فاكس: 4415246 (974)
بريد الكتروني: aal.oo@hotmail.com

المملكة العربية السعودية

السيد سليمان الزابن
مدير عام السلامة الكيميائية والنفايات الخطرة
صندوق البريد 9257
جدة

المملكة العربية السعودية
هاتف: (966) 555613574
فاكس: (966) 26515573
بريد الكتروني: smz2002@hotmail.com

السيد وائل كاتب
المدير التنفيذي لقسم المواد الكيميائية
جدة
المملكة العربية السعودية
هاتف: (966) 559080888
فاكس: (966) 26226160
بريد الكتروني: wkateb@gmail.com

السودان
السيدة هلا محمد البكري
مقدم في الشرطة
إدارة الجمارك العامة
الخرطوم
السودان
هاتف: (249) 912645594
فاكس: (249) 183781940
بريد الكتروني: halaleena@yahoo.com

السيدة رهاب عبد المجيد عثمان
باحثة
المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية
الخرطوم
السودان
هاتف: (249) 183784279
فاكس: (249) 183787617
بريد الكتروني: hcener@sudanmail.com

سوريا
السيد فاروق العطر
اللجنة العامة للشؤون البيئية
مزرعة- دمشق- صندوق البريد: 3773
دمشق
سوريا
هاتف: (963) 114443729
فاكس: (963) 114443729
بريد الكتروني: fa.aleter@yahoo.com

السيد سعيد النافوس
مدير مديرية الشؤون البيئية
حلب- الجابرية
حلب
سوريا
هاتف: (963) 214658920
فاكس: (963) 214651299
بريد الكتروني: envir.alp@net.sy

تونس
السيدة أمل اكرمي
رئيس مصلحة
وزارة البيئة والتنمية المستدامة
المركز العمراني الشمالي- شارع الأرض، 1080
تونس العاصمة
تونس
هاتف: (216) 70728644
فاكس: (216) 70728655
بريد الكتروني: akremi_amel@yahoo.com

السيد حماده دخيل
مدير منتجات الرقابة البيئية
وزارة الصحة العمومية
37 جادة الطيب مهيري، 1002، تونس العاصمة
تونس العاصمة
تونس
هاتف: (216) 71790283
فاكس: (216) 71789233
بريد الكتروني: hamadi.dekhil@rns.tn

الإمارات العربية المتحدة
السيد سلطان المهيري
مساعد إداري- علاقات دولية
هيئة الجمارك الفدرالية
صندوق البريد: 111333
دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: (971) 42117767
فاكس: (971) 42956446
بريد الكتروني: smeshar@customs.ae

اتحاد جزر القمر
السيد محمد حمادة شرف الدين
مستشار تقني
وزارة الزراعة
صندوق البريد 41
موروني
اتحاد جزر القمر
هاتف: (269) 750001
فاكس: (269) 750003
بريد الكتروني: ambadi_issouf@yahoo.fr

السيد عبد الإسلام محمد
رئيس مختبر
وزارة الصحة
موروني
اتحاد جزر القمر
هاتف: (269) 342503

فاكس: 750038 (269)

اليمن
الدكتور شوقي الدوبال
مدير مديرية مبيدات الآفات
وزارة الزراعة والري
المديرية العامة لحماية النبات
شارع وزارة الزراعة والري
صندوق البريد 26
صنعاء
اليمن
هاتف: 1 235193/250956 (967)
فاكس: 1 235193/228064 (967)
بريد الكتروني: shoki2@yahoo.com

السيد هلال الرياشي
نائب مدير عام قسم الرقابة البيئية والتقييم
وزارة المياه والبيئة
هيئة حماية البيئة
صندوق البريد 19719
صنعاء
اليمن
هاتف: 1 202019 (967)
فاكس: 2020219 (967)
بريد الكتروني: Helal62@maktoob.com

المنظمات الدولية

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
السيد بوركهارد فاغندر
شريك خاص رفيع المستوى
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
قصر الأمم Palais des Nations
1211-CH Geneva 10
جنيف
سويسرا
بريد الكتروني: bo.wagner@t-online.de

السيدة شيريل شانغ
شريكة
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
قصر الأمم Palais des Nations
1211-CH Geneva 10
جنيف
سويسرا
هاتف: (41)229178394
فاكس: (41) 229178047
بريد الكتروني: Cheryl.chang@unitar.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدكتور عبدالله الوداعي
منسق الشبكة الإقليمية للمواد المستنزفة لطبقة
الأوزون
برنامج المساعدة على الإمتثال
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق البريد: 10880
المنامة
البحرين
هاتف: 17812760 (973)
فاكس: 17825110 (973)
بريد الكتروني:

abdiulelah.alwadaee@unep.org.bh

المنظمات غير الحكومية

مؤسسة يوم المستشفيات لإعادة التأهيل والتنمية
والشبكة العربية للبيئة والتنمية
الدكتور محمد عبد السلام البنا
رئيس مجلس إدارة المحور العربي للمشروع
الدولي للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة
(IPEP)
شارع حلوان، قرب مساكن ابي الريش
القاهرة
مصر
هاتف: 3682827 (202)
فاكس: 3650429 (202)
بريد الكتروني: mbanna@starnet.com.eg

جمعية المستهلك- لبنان
السيدة ندى نعمة
مهندسة زراعية
جمعية المستهلك- لبنان
شارع مار الياس، بناية كيلاني، الطابق 4
بيروت
لبنان
هاتف: 1785428 (961)
خلوي: 3846778 (961)
فاكس: 1785427 (961)
بريد الكترون
ي: nadanehme530@hotmail.com

مجموعات الأعمال والصناعات

كروب لايف (CropLife) إفريقيا والشرق
الأوسط
السيد علي محمد علي
منسق اقليمي
كروب لايف (CropLife) إفريقيا والشرق
الأوسط

صندوق البريد 961810، المدينة الرياضية
11196
عمّان
الأردن

هاتف: 5523039-6 (962)
فاكس: 5530544-6 (962)

بريد الكتروني: ali-croplife@nets.com.jo

اتحاد الصناعات المصرية

السيد علي محمد طه
منسق القطاع الكيميائي
اتحاد الصناعات المصرية
1195 كورنيش النيل
القاهرة
مصر

هاتف: 5768870 (202)
فاكس: 5751779 (202)

بريد الكتروني: Aataha@eco-fei.net

المجلس الدولي للجمعيات الكيميائية ICCA

السيد فريد غوديه
شركة ساسول المحدودة
ساحة بايكر - الغرب، 33 شارع بايكر
روزبانك 2196
جوهانسبرغ
جنوب افريقيا

هاتف: 113440145 (27)
فاكس: 115221298 (27)

بريد الكتروني: fred.goede@sasol.com

منظمات أخرى

جامعة الدول العربية

الدكتورة فاطمة الملاح
مديرة إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
الرقم البريدي 11642
ميدان التحرير
القاهرة
مصر

هاتف: 5750511 (202)
فاكس: 5740331 (202)

السيدة شهيرة حسن وهبي
رئيسة قسم الموارد والاستثمار
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
الرقم البريدي 11642
ميدان التحرير
القاهرة

مصر
هاتف: 5750511 (202)
فاكس: 5740331 (202)

مكتبة الإسكندرية

الدكتور صلاح سليمان
استاذ كيمياء مبيدات الآفات وعلم التسمم
مستشار خاص
مكتبة الإسكندرية
الإسكندرية
مصر

هاتف: 483999 (203) فرعي: 1094
خلوي: 101776987 (2)
فاكس: 4820470 (203)
بريد الكتروني:

salah.soliman@bibalex.org

السيدة رهام عبد الحميد
أخصائية
مكتبة الإسكندرية
الإسكندرية
مصر

هاتف: 4839999 (2) فرعي: 1086
فاكس: 034820470 (2)
بريد الكتروني:

riham.abdelhamid@bibalex.org

المتحدثون خلال الجلسة الافتتاحية

السيد بوركهارد فاغنر
شريك خاص رفيع المستوى
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

الدكتور صلاح سليمان
استاذ كيمياء مبيدات الآفات وعلم التسمم
ومستشار خاص، مكتبة الإسكندرية

الدكتورة فاطمة الملاح، مديرة إدارة البيئة
والإسكان والتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية

سعادة محافظ الإسكندرية السيد عادل لبيب

معالي وزير الدولة المصري لشؤون البيئة السيد
ماجد جورج الياس غطاس

الدكتور اسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية

المرفق ج: لائحة بالكلمات المُختصرة

مؤتمر الأطراف	COP
المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة	ECOSOC
جهاز شؤون البيئة المصري	EEAA
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	FAO
مجلس التعاون الخليجي	GCC
النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع)	GHS
الوكالة الألمانية للتعاون التقني	GTZ
المجلس الدولي للجمعيات الكيميائية	ICCA
البطاقة الدولية للسلامة الكيميائية	ICSC
إتفاق بيئي دولي	IEA
المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية	IFCS
منظمة العمل الدولية	ILO
البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	IOMC
البرنامج الدولي لسلامة المواد الكيميائية	IPCS
المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	ISO
جامعة الدول العربية	LAS
منظمة غير حكومية	NGO
خطة التنفيذ الوطنية	NIP
مرگبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور	PCB
إتفاقية روتردام بشأن إجراءات الموافقة المستتيرة المسبقة بالنسبة لمواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة في التجارة الدولية	PIC
الملوثات العضوية الثابتة	POPs
النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	SAICM
لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (النظام ن م ع) التابعة للأمم المتحدة	SCEGHS
لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة التابعة للأمم المتحدة	SCETDG
صحيفة بيانات السلامة	SDS
مؤسسة متوسطة وصغيرة الحجم	SME
مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية	UNCED
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة- المكتب الإقليمي لغرب آسيا	UNEP-ROWA
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	UNITAR
توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل البضائع الخطرة	UNRTDG
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	USAID
منظمة الصحة العالمية	WHO
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	WSSD
منظمة التجارة الدولية	WTO



UNITAR

تم إنشاء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث سنة 1965 كهيئة مستقلة داخل الأمم المتحدة هدفها تعزيز فعالية الأمم المتحدة من خلال التدريب والبحث المناسبين. يخضع المعهد لإدارة مجلس أمناء ويرأسه رئيس تنفيذي. تدعم المعهد المساهمات الطوعية من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات وغيرها من المصادر غير الحكومية.

منذ الأول من تموز/يوليو 1993، وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 227/47، تم نقل مقرّ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث الى جنيف. يضطلع المعهد بالمهام التالية:

- ضمان الاتصال بمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها والبعثات الدائمة في جنيف ونيويورك والمدن الأخرى التي تستضيف مؤسسات الأمم المتحدة وإرساء التعاون مع الكليات والمؤسسات الأكاديمية وتعزيزه.
- تنفيذ برامج تدريبية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الدولي للدبلوماسيين المعتمدين في جنيف والمسؤولين الرسميين الذين يعملون في مجالات متعلقة بأنشطة الأمم المتحدة
- تنفيذ مجموعة واسعة من البرامج التدريبية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل:
 - أ- برنامج تدريب حول الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتفاوض وتسوية النزاعات
 - ب- برامج تدريب حول إدارة البيئة والموارد الطبيعية
 - ت- برنامج تدريب حول إدارة الدين والإدارة المالية مع التركيز بشكل خاص على الجوانب القانونية
 - ث- برنامج تدريب حول مراقبة الكوارث
 - ج- برنامج تدريب حول حفظ السلام وإرساء السلام وبناء السلام

العنوان البريدي:

هاتف: + 41 22 917 1234
فاكس: + 41 22 917 8047
موقع على شبكة الإنترنت:
www.unitar.org

UNITAR
Palais des Nations
CH-1211 GENEVA 10
SWITZERLAND

العنوان:

11-13 chemin des Anémones
1219 Châtelaine
Geneva
SWITZERLAND